

ورقة عمل

دراسة الأبعاد والعوامل المؤثرة على مساهمة اللاجئين في الاقتصاد غير الرسمي: حالة اللاجئين من سوريا في لبنان والأردن

نبيل عبدو
ربيع جميل

بيروت، حزيران/ يونيو، جميع الحقوق محفوظة ©

أجريت دراسة الحالة هذه كجزء من مشروع «آليات تكيف اللاجئين غير النظامية في الشرق الأوسط: تفسير آليات التكيف والسمود والوكالة لدى اللاجئين من سوريا في لبنان والأردن لتأمين سبل العيش في الاقتصاد الغير الرسمي» وذلك بدعم من مؤسسة فورد.

قام بتنسيق هذا المشروع كل من د. ناصر ياسين (الباحث الرئيسي)، وميساء بارود (منسقة المشروع)، ويارا مراد (مديرة البرنامج) في إطار برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يُنشر هذا التقرير من قِبَل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB). ويمكن الحصول على نسخة منه من المعهد أو تحميله عبر الرابط التالي: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تُلزم كاتبها حصراً، ولا تعكس آراء كلٍ من مؤسسة فورد أو معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية أو الجامعة الأميركية في بيروت.

يُحظر استعمال أو إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه، بأي شكلٍ من الأشكال، من دون إذن مُسبقٍ وخطّي من الناشر، إلا في حالة استخدام بعض الاقتباسات منه مع ذكر المصدر.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان

+٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠

+٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

ifi.comms@aub.edu.lb @

www.aub.edu.lb/ifi

aub.ifi f

@ifi_aub

دراسة الأبعاد والعوامل المؤثرة على مساهمة الأجانب في الاقتصاد غير الرسمي:

حالة الأجانب من سوريا في لبنان

نبيل عبدو، باحث مستقل

ربيع جميل، باحث مستقل

المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٤	المقدمة
٤	الإطار المفاهيمي
0	محدودية الدراسات التي تركّز على الفرد/الأسرة
0	نقل المسؤوليات من الدولة إلى الفرد: المرونة والتكيف والشبكات الاجتماعية وسبل العيش والوكالة
٩	العودة بالوكالة إلى الهيكلية: سياسات الاقتصاد غير النظامي
١٣	تنظيم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن
١٣	الحالة غير المنظمة داخل المخيمات
١٦	الحالة غير المنظمة خارج المخيمات
٢٠	الخلاصة
٢١	المراجع

الملخص التنفيذي

تناول هذه الورقة دراسة الأبعاد والعوامل المختلفة التي تؤثر على مشاركة اللاجئين في الاقتصاد غير المنظم كوسيلة لتأمين سبل عيشهم، مع مراعاة كل الخلفيات الموجودة في كل من لبنان والأردن. وهو ما يساعد على استكشاف المفاهيم المستخدمة في الدراسات المتعلقة باللاجئين السوريين بشكلٍ أوسع، مثل المرونة وسبل العيش والتكيف والشرعية، ومعاينة التدخّلات التي تستهدف اللاجئين في الأردن ولبنان. وتعتمد هذه الورقة على الاقتصاد السياسي غير المنظم كإطار عمل مفاهيمي وتقترحه كإطار للتحليل الشامل، وكذلك تقدّم تحليلاً نقدياً للسياسات التي تحكم ظروف معيشة وعمل اللاجئين السوريين في لبنان والأردن، فيما تهدف إلى مساعدة الباحثين على إدراك بعض المفاهيم النقدية مثل القدرة على التكيف وتأمين سبل العيش والعمل غير المنظم وفهمها.

المقدمة

منذ اندلاع الأزمة السوريّة، تبنّى كل من لبنان والأردن سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الهاربين من سوريا لسنوات عدّة، بحيث باتا يستضيفان حالياً أكثر من ١,٧ مليون لاجئ مسجّل من سوريا، أي نحو ٣٠٪ من قُجمل السوريين اللاجئين (UNHCR, 2018). يأتي ذلك، على الرغم من عدم توقيع الأردن ولبنان على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، ما أعطى البلدين المضيفين ذريعة لحرمان اللاجئين السوريين من حقوقهم الرسمية (التي تضمّنها الاتفاقية)، لكنهما، في المقابل، استمرّا بطلب المساعدة والدعم من المجتمع الدولي، وحصل على دعم من البنك الدولي الذي دعا المانحين للاعتراف بـ«الصالح العام العالمي» الذي قدّمه كل من لبنان والأردن (Mottaghi, 2018). وعلى الرغم من هذه القواسم المشتركة بين البلدين، يبقى هناك أوجه اختلاف متعدّدة مرتبطة بظروف اللاجئين في لبنان والأردن، وبين المناطق المختلفة ضمن البلد الواحد، وهي تشكّلت ونتجت من خلال ما نسقيه في هذه الورقة بالاقتصاد السياسي غير المنظم.

طوّرت هذه الورقة بعد مراجعة مكثّبة شاملة للبيانات المتّاحة في العديد من الأدبيات عن ظروف العيش والتدخّلات التي تستهدف اللاجئين السوريين، وهي تعتمد على المعرفة المُستقاة من تقييم الاحتياجات والوقائع والتقارير الموضوعيّة ومقالات زملاء آخرين. وستحاول تشريح المفاهيم المختلفة المُستخدمة في التقارير والأوساط الأكاديميّة الواسعة الانتشار حول اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، بحيث سنتطرّق في القسم الأوّل إلى مفهوم المرونة والمصطلحات الأخرى المرتبطة به، والتي تؤدي إلى تدخّلات مجرّأة تخدم الوضع الراهن، لا سيّما إذا لم يتمّ وضع المفهوم ضمن إطار الفهم الهيكلي للاقتصاد غير المنظم. وفي القسم الثاني، سنحدّد سمات الاقتصاد السياسي غير المنظم التي يبرز تحتها اللاجئون في لبنان والأردن.

الإطار المفاهيمي

نعتمد في هذه الورقة، الاقتصاد السياسي غير المنظم باعتباره المفهوم والعدسة الرئيسية التي نحلّل من خلالها تجارب اللاجئين. يجب أن يُنظر إلى مصطلح «غير المنظم» في هذا التقرير، على أنه وضعية عاقبة تنجم عن إقصاء ملايين اللاجئين، بشكلٍ صريحٍ ورسمي، من خلال السياسات الحكوميّة إلى هامش القواعد والأنظمة المعمول بها.

يتواجد اللاجئون في حالة من العيش غير المنظم في جميع جوانب حياتهم، بدءًا من المأوى والصحة إلى العمل.

محدودية الدراسات التي تركز على الفرد/الأسرة

نقل المسؤوليات من الدولة إلى الفرد: المرونة والتكيف والشبكات الاجتماعية وسبل العيش والوكالة

منذ اندلاع ما سُمّي بالثورة السورية في العام ٢٠١١، وما تبعها من صراع سوري في السنوات اللاحقة، انتشرت العديد من الدراسات والتقارير حول اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة ولا سيّما في الأردن ولبنان. وتدور العديد من المنشورات، إن لم يكن معظمها، حول مفاهيم مثل المرونة والتكيف وآليات المواجهة (مثل Thorleifsson, 2016; Dioni, 2016; Alzoubi, Al-Smadi, & Gougazeh, 2017; Kukrety & Al Jamal, 2016). ومع ذلك، تبقى الدراسات التي تحدّد هذه المفاهيم أو تعاينها بشكل نقدي نادرة للغاية. على سبيل المثال، تشير ورقة مؤلفة من ٣٥ صفحة، صادرة عن مركز LSE - الشرق الأوسط بعنوان «أزمة اللاجئين السوريين في لبنان: هشاشة الدولة والمرونة الاجتماعية» (Dioni, 2016) إلى المرونة ٦ مرات، أربعة منها للإشارة إلى اللاجئ الإقليمي وخطة المرونة، واثنان للإشارة إلى أن المجتمع اللبناني مرّن. في هذا الصدد، تعدّ الخطة الأولى ذات بعد إقليمي تهدف إلى تعزيز «مرونة» اللاجئين والمجتمعات المضيفة من دون تحديد المرونة. وينطبق الأمر نفسه على المصطلحات الأخرى المُستخدمة على نطاق واسع عند دراسة اللاجئين السوريين، مثل سبل العيش والتكيف وغيرها. وقد شهد هذا الاستخدام الواسع النطاق لهذه المصطلحات التي اتخذت في ظاهرها الإطار السائد منذ اندلاع الأزمة، ويحتّم أن تكون قد شكّلت التدخلات التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

المرونة

يمكن إرجاع مفهوم المرونة إلى تخصصات الهندسة وعلوم الحياة، مع تكيفه مع تخصصات أخرى مثل الإدارة والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية الأخرى (Brasnett, Croft, & Vaughan-Williams, 2013)، ويتم استخدام المرونة في حال حدوث صدمة أو أزمة. في الهندسة، تشير المرونة إلى قدرة المواد على العودة إلى شكلها الأولي بعد تعرّضها لصدمة خارجيّة، أو بعبارة أخرى الارتداد. في علم البيئة، يشير المصطلح إلى الحالة التي تعود فيها الأنظمة إلى توازنها الأصلي «المتخيل» بعد صدمة خارجيّة أيضًا، وهو يعدّ التعريف الأكثر استخدامًا لا سيّما في سياق بالإغاثة والتدخلات التي

ويمكن تصوير هذا الموقف على أنه سلسلة من الاستثناءات، باعتبار أنهم مسجّلون ولكن محرومون من الحقّ في التنقل والإقامة القانونيّة، ويصنّفون كعبء على الاقتصاد المحلي ولكنهم محرومون من الحقّ في العمل، وفي الوقت نفسه يساهمون في الاقتصاد من خلال استهلاكهم ودفع الضرائب غير المباشرة، فضلًا عن امتلاكهم الإمكانية للحصول على الخدمات الصحيّة لكن نادرًا ما يستطيعون الوصول إليها، إذ يتمّ استبعادهم من أنظمة الحماية وشبكات الأمان الاجتماعيّة الوطنية. وبهذا المعنى، يتجاوز مفهوم «غير المنظم» الفهم الأحادي لدلالاته ليطال علاقات العمل. في حالة اللاجئين السوريين، تتجاوز الحالة غير المنظمة ظروف العمل لتشمل السكن والمعيشة والتنشئة الاجتماعية والوصول إلى الحقوق الأساسيّة مثل الأمن والتعليم والصحة، بحيث يتمّ تحميلهم مسؤولية وضعهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية في الوقت نفسه، وهو ما نسقيه بالاقتصاد السياسي غير المنظم للاجئين السوريين، والمفترض فهمه باعتباره ذراع السياسة التنفيذية للحكومات لضمان «تخزين اللاجئين» (Smith, 2004) إلى أن يتمّ نقلهم خارج حدود البلد المضيف.

يمكن للإطار المذكور أعلاه أن يساهم في فهم وضعيات اللاجئين بشكل أفضل من زاوية منهجية وهيكلية تؤكّد على علاقات القوة القائمة، علمًا أن البنية البارزة التي تؤثر على وجود اللاجئين، تنتشر فيها ظروف غير منظمة في جميع جوانب حياتهم، حيث يمكن للاجئين ممارسة وكالتهم بشكل فردي وجماعي من خلال المفاوضات والمساومة والمراوغة والتعبئة والاحتجاج. وهو ما يحدث في مساحات العمل والسكن والصحة والتعليم وغيرها. ويمكن لمقاربة مماثلة أن تثري وتعطي المزيد من الأهمية للمساعي والدراسات المتعلقة باللاجئين السوريين في لبنان والأردن، حيث تكون قدرة اللاجئين على التكيف والاندماج خلال وجودهم في بيئة جديدة، وتبنيهم لاستراتيجيات تكيف ناتجة عن الأزمة، قابلة للقراءة ضمن الأنماط الهيكلية الأوسع التي تحكم حياة اللاجئين. لذلك، يسعى الاقتصاد السياسي للحياة غير المنظمة إلى تحدي المقاربات والخطابات والتدخلات التي عالجت إلى حدّ كبير حالة اللاجئين مع التركيز على الأفراد والأسر، وبالتالي الحدّ من الفائدة المحتملة لأطر المرونة وسبل العيش في التقاط تجارب اللاجئين السوريين.

توسّع مفهوم المرونة من كونه مجرد إطار عمل إلى تدخلات فردية تلقي عبء مواجهة الصدمات الخارجية على الأفراد والمجتمعات المتأثرة بها. بهذا المعنى، يؤكّد (Joseph, 2013) أن المرونة تتناسب بشكل جيد مع النظام الليبرالي الجديد حيث يتم تغيير أدوار الدول وتخفيضها، لتمهيد الطريق للمبادرة الفردية وزيادة الأعمال، ويتحقق ذلك من خلال التدخّل الخاصّة والمبادرة الفردية، وهذا هو تحديداً المنطق الذي أدّى إلى بروز مصطلح المرونة (Joseph, 2013, p.42). وتكرّر هذا النقد من قبل Brassett وآخرون (2013)، الذين أكدوا أن المرونة كما نُفّدت فإنها تتنبّئ المقاربات الإدارية والبيئية التي تؤكّد على المهارات الريادية للأفراد والمجتمعات لإدارة المخاطر الخاصّة بهم وعدم فرض أي تهديد أو عبء على الدولة. وبالتالي يتمّ تصوّر الأفراد كأشخاص مستقلّين ومسؤولين عن وضعهم الخاصّ بمعزل عن دور الدولة ومسؤوليتها أو الجهات الفاعلة الإقليمية أو الدولية الأخرى. من هنا، تصبح المرونة أداة تستخدمها الجهات الفاعلة للتعدّي على حياة الجهات الضعيفة، بهدف تعزيز قدراتها ولكي تصبح أكثر «قابلية للتكيّف» مع الاضطرابات المستمرّة.

يهدف إنتاج «المرونة النيوليبرالية» إلى إضفاء الشرعية على التدخّل في حياة المستضعفين أو المعرضين للخطر، وحتى الآن، تلقى مسؤولية نتائج التدخّل على أكتاف الممثلين المحليين أنفسهم (Chandler, 2013, p.277). وهو ما شوهده في التدخّلات التي تسعى إلى تعزيز «مرونة» اللاجئين السوريين، من خلال تدريبهم على المهارات وتوفير التمويل الأصغر لهم، أي ما يعني استهدافهم كأفراد منعزلين وليس ضمن إطار اقتصاد سياسي مُحدّد مع علاقات مميزة بالسلطة داخل سوق العمل وخارجه. وتبعاً لهذه المقاربة، تصبح المرونة مجرد عملية لإلغاء التسييس، حيث من المتوقع أن يتكيّف الأفراد والمجتمعات ويصمدون أمام صدمة معينة بغض النظر عن العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة. أيضاً تؤدّي هذه المقاربات إلى تدخلات تستهدف اللاجئين من دون مراعاة علاقات القوة. أخيراً، تفترض أن الصدمات والأزمات والاضطرابات غريبة عن النظم الاجتماعية القائمة، بحيث تعتبر بمثابة وجهة نظر غير مسيئة للتغيرات المفاجئة التي تمرّ بها المجتمعات.

ترتبط المرونة، كما ذكرنا سابقاً، ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم التكيّف والنسخ، وأيضاً بالصدمات المفاجئة والأزمات. وبهذا المعنى، يُعتبر اللاجئون السوريون مرينين، بحيث يمكنهم التعامل والتكيّف مع أي تغيير في وضعهم، أي الانتقال من كونهم سوريين أو فلسطينيين يقيمون في سوريا إلى لاجئين يحاولون الهرب إلى البلدان المجاورة. وبالتالي، تكمن درجة مرونتهم في قدرتهم على تحمّل هذا التغيير الجذري والتعامل والتكيّف والتعاون معه كوسيلة للبقاء. ألقا

تتصدّى للجوء والحروب الأهلية. في الواقع، يؤدّي تتبع استخدام المفهوم في هذه التخصصات إلى تقديم مؤشّر على كيفية توظيفه في العلوم الاجتماعية، بحيث يستخدم للإشارة إلى الطريقة التي يتفاعل بها الأفراد أو المجتمعات أو يتصرّفون عند مواجهة صدمة خارجية، لذلك من المفترض أن يكون غريباً على النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، مثل الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والهجمات الإرهابية، وغيرها.

بناءً على ما ورد أعلاه، واستناداً إلى التخصصات الأخرى، تم اعتبار المرونة في بعض الأحيان بمثابة انتعاش أو عودة إلى حالة ما قبل الاضطراب أو تكيّفًا مع بيئة جديدة للتغلب على الصدمة. في هذا الصدد، لم يتصوّر Boin وآخرون (2010) المفهوم كحالة ثابتة، ولا كاسترداد كامل للحالة السابقة أو التكيّف مع موقف جديد، بل بأنه أكثر ديناميكية وعبارة عن سلسلة متصلة بين الحالتين الأخيرتين. لذلك، قد لا تكون المرونة بالضرورة استرداداً، وهي ليست كذلك في معظم الوقت. وفي أبسط أشكالها، يمكن للمرونة أن تخلق حالة أفضل ما بعد الصدمة أو ألا تزيددها سوءاً ببساطة، ومن هنا يأتي التعريف التالي «الاستحواذ على القدرة على التكيّف والارتجال والاسترداد» (Boin, Comfort, & Demchak, 2010, p.8).

وفقاً لذلك، تُعرف المرونة على أنها «قدرة النظام الاجتماعي (على سبيل المثال، منظمة أو مدينة أو مجتمع) على التكيّف بشكل استباقي مع الاضطرابات التي تحدث داخل النظام وخارج نطاق الاضطرابات الطبيعية والمتوقّعة، ومن ثمّ التعافي منها» (Boin, Comfort, & Demchak, 2010, p.9). وفي هذا السياق، تصبح المرونة هي القدرة على التعافي بدلاً من الانتعاش الفعلي، ما يعني قدرة النظام الاجتماعي على التعافي باستخدام ابتكاراته ومعرفته (De Bruijne, 2010, & Van Eeten). وعلى الرغم من أن مفهوم المرونة كما هو مُحدّد من قبل بوين وآخرون يظهرها كأنها ديناميكية وشاملة، إلّا أنها لا تزال واسعة للغاية وغامضة، ويمكن أن تعني أي شيء طالما أن سماتها مرغوبة (De Bruijne, Boin, & Van Eeten, 2010). انتقد آخرون مثل Brassett وآخرون (2013) هذا المفهوم، واعتبروا أنّه استخدم على نطاق واسع في خطاب التنمية لزيادة التأكيد على دور المجتمع والأفراد، مع وضع دور الدولة ومؤسساتها جانباً في تحمّل المسؤولية لمنع الأزمات والاضطرابات والتصدّي لها. وتكمن قوة المصطلح في قدرته على التمديد وكما أكد Brassett وآخرون (2013, p.226)، لا سيّما أن القدرة على الصمود والمرونة تتجاوز النقد وهي «صامتة، مع إمكانية أن تصبح أمراً ذي حسّ مشترك».

مماثلة لأن لاجئي فلسطين من سوريا اضطروا إلى التعامل مع القيود القانونية المفروضة على وصولهم إلى لبنان، فضلاً عن مواجهتهم تهديدات بالاحتجاز والاستبعاد من سوق العمل (UNRWA, 2017).

إلى ذلك، يتبنّى اللاجئون السوريون في لبنان والأردن مجموعة واسعة من آليات واستراتيجيات المواجهة لتحسين ظروفهم المعيشية. وتُظهر البيانات المُتاحة (Alzoubi, Al Smadi, & Gougazeh, 2017) أن بناء علاقة اجتماعية قويّة يعدّ استراتيجية المواجهة الأكثر اعتماداً بين اللاجئين السوريين في الأردن. وبالمثل، من الأرجح أن يستخدم اللاجئون في لبنان شبكتهم الاجتماعية الخاصّة (الأسر والأقارب) للوصول إلى الوظائف والمأوى، فضلاً عن تسييل الأصول وإنفاق المدّخرات لكونها استراتيجية رئيسية للمواجهة في ظل عدم وجود مصدر آخر للدخل (Merits, 2015). وقد أُكِّد تقرير تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان (٢٠١٧) أن نحو ٩٦٪ من اللاجئين يتبنّون ممارسات متعلّقة بالأغذية لمعالجة النقص في المواد الغذائية أو عدم القدرة على شرائها، علماً أن معظمهم يختارون طعاماً أرخص (٩٢٪)، أو يقلّون من عدد الوجبات اليومية (٥٤٪) أو كمية الحصة الغذائية (٤٧٪). ولمواجهة نقص الفرص في الوصول إلى سبل العيش اللائقة، يقوم جزء كبير من اللاجئين بتخفيض نفقاتهم على المواد غير الغذائية (٥٣٪) بينما يتبنّى آخرون استراتيجيات أكثر خطورة مثل تقليل النفقات على الرعاية الصحيّة والأدوية (٥٣٪).

التكيّف

من أجل تقييم مرونة اللاجئين السوريين، تدرس التقارير والدراسات استراتيجيات التكيّف والمواجهة، التي تلقي نظرة على كيفية تأمين اللاجئين التغذية والمأوى والاحتياجات الأساسية الأخرى. في هذا السياق، يُنظر إلى الشبكات الاجتماعية على أنها عنصر مهم يؤثّر على مرونة اللاجئين.

هنا، مرة أخرى، نادراً ما يتمّ تعريف الشبكات الاجتماعية في الأدبيات الخاصّة باللاجئين السوريين، فهي تُفهم عمومًا على أنها روابط أو علاقات اجتماعية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القرابة. ويعتبر Stevens (٢٠١٦) أن الشبكة الاجتماعية هي «أي مجموعة من الأفراد المتصلين بمتغيّرات شائعة يمكن تحديدها، وقد تكون هوية مشتركة (على سبيل المثال، تقارب بين الأفراد الذين يتشاركون في المكان والأصول والدين نفسه) أو قد تستند إلى روابط أكثر مرونة، مثل الموقع الجغرافي الحالي. وبهذا المعنى، قد يكون أي فرد عضوًا في شبكات اجتماعية متعدّدة».

إلى ذلك، غالبًا ما تُستخدم الشبكة الاجتماعية بالتبادل مع رأس المال الاجتماعي. بمعنى آخر، في خطاب المرونة أو

المثير للاهتمام فهو أن مفهوم التكيّف، كما المرونة، له جذوره في العلوم الطبيعية، ويشير بشكل واسع إلى «تطوّر الخصائص الجينية أو السلوكية التي تمكّن الكائنات أو النظم من التعامل مع التغيّرات البيئية من أجل البقاء والتكاثر» (Smit & Wandel, 2006, p.283). التكيّف هو مفتاح المرونة؛ إنه القدرة على البقاء في الأوقات الصعبة. يستخدم المصطلح أيضًا عند الحديث عن الأمن الغذائي وقدرة الناس على التعامل مع الأزمات الغذائية. إنه بقاء الفئات الضعيفة من السكّان على قيد الحياة من خلال آليات المواجهة، التي تتأرجح ضمن معاني المفاهيم نفسها مثل المرونة والتكيّف. أمّا آليات التأقلم فتشير إلى جميع الأفعال المختارة استراتيجيًا، والتي يستخدمها الأفراد والأسر التي تعيش في وضع اجتماعي اقتصادي فقير لتقييد نفقاتها أو كسب بعض الدخل الإضافي لتمكينها من دفع ثمن الضروريات الأساسية مثل الغذاء والملابس والمأوى، ولا تبتعد عن مستوى رفاهية مجتمعهم. (Snel & Staring, 2001).

يرتبط تعريف المواجهة ارتباطًا وثيقًا بالبقاء على قيد الحياة، أي الإجراءات التي تمكّن الأسر من تغطية احتياجاتها الأساسية، وهي تتعلّق بالمأوى، من دون أن يعني ذلك المأوى اللائق، والغذاء وليس التغذية الصحية... في حين لا تحدّد تقارير المنظّمات الدولية والمحليّة المواجهة بوضوح، يصبح اتباع التعريف المذكور أعلاه أمرًا مفهومًا. على سبيل المثال، يشير تقييم هشاشة اللاجئين السوريين في لبنان إلى أن «ثلثي اللاجئين استمروا في تبنيّ استراتيجيات لمواجهة الأزمات والطوارئ، مثل بيع السلع المنزلية والأصول الإنتاجية والسكن أو الأرض أو إخراج الأطفال من المدرسة. في الواقع، كان تبنيّ استراتيجيات المواجهة المتعلّقة بالأغذية عالميًا، وما يثير القلق إعلان ٩٦٪ من أسر اللاجئين السوريين عن تبنيهم هذه الاستراتيجيات في الأسبوع السابق للمسح». (UNHCR, UNICEF, & WFP, 2017, p.86). كذلك يؤكّد التقرير نفسه أن ٥٨٪ من أسر اللاجئين السوريين لا ينفقون ما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة (UNHCR, UNICEF, & WFP, 2017). وبالتالي، تتدخل الجهات الفاعلة في مجال التنمية والإغاثة لمساعدة اللاجئين السوريين في البقاء على قيد الحياة.

هنا، من المهمّ الإشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين من سوريا) الذين لا تغطيهم خدمات المفوضية لأنهم تابعون للأونروا، التي تقدّر وجود نحو ٣١ ألف لاجئ في لبنان و١٦ ألف في الأردن (UNRWA, 2018). يواجه اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في كلا البلدين صعوبات بسبب القيود المفروضة على تنقلهم ووضعهم القانوني. وعلى الرغم من تبنيّ الحكومة الأردنية سياسة عدم الاستقبال منذ العام ٢٠١٣، إلّا أنها استمرت في استقبال اللاجئين السوريين حتى العام ٢٠١٦ (Amin, 2017). ويظهر الوضع في لبنان سمات

«الوكالة تميل غالبًا للعمل على صنع القرار الفردي لا سيمًا في الأدبيات الاقتصادية السائدة. وهي تشمل مجموعة أوسع من الإجراءات الهادفة، بما في ذلك المفاوضة والتفاوض والمراوغة والتلاعب والتخريب والمقاومة والاحتجاج، بالإضافة إلى العمليّات المعرفية غير الملموسة للتفكير والتحليل والعمل والتفكير الجماعي والفردي». ومن هذا المنطلق يمكن أن تقيد الوكالة من خلال الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة التي تؤثر عليها بشدة وكذلك على الأعمال الجماعية والفردية.

يعدّ هذا الأمر مهمًا في سياق اهتمام كابير بنظريات التمكين من منظور جنساني. بهذا المعنى، يأخذ النقاش حول المرونة وسبل العيش والتكيف مستوى آخر من التعقيدات عندما تلعب ديناميكيات القوة الجنسانية والعلاقات دورها. في هذا السياق، يصبح استكشاف قدرة اللاجئيين على التكيف بطريقة فردية معرّضاً للفشل في محاولة فهم تجارب النساء. وبالتالي، يمكن أن يأخذ تكيف اللاجئيات شكل التأقلم مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو تصميم تدخّلات تعمل على تمكين مهارات المرأة والثقة بالنفس للتصدّي للعنف، لا سيمًا بعد الفشل في الاعتراف بهيكلية الاستغلال والعنف. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في حالات اللاجئيين من سوريا، بحيث ازدادت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتوازي مع تغيّر أدوار الجنسين (IPSOS Group SA, 2018a; 2018b). إلى ذلك، يمكن أن يصبح تأمين سبل عيش النساء أكثر صعوبة بالنسبة للنساء اللاجئيات، كونه لا يتعيّن عليهنّ تحمل القيود التي يواجهها جميع اللاجئيين فقط، بل أيضًا القيود المتعلقة بقواعد وتوقعات النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، أفادت ٤٣٪ من اللاجئيات السوريات اللواتي شملهنّ الاستطلاع في الأردن أن العقبة الرئيسية أمام العمل هي الضغط الاجتماعي (UN Women & Reach, 2017). في الواقع، تطوّر التفكير في النوع الاجتماعي، وبنات من الضروري إدراك أوجه انعدام المساواة بين الجنسين ودينامياتها داخل الهيكلية البارزة والشاملة في المجتمع. وفي هذا السياق، ميّز Moser (1993) بين دراسة الاحتياجات الجنسانية وتلبيتها من وجهة نظر عملية ومن وجهة نظر استراتيجية. بحيث تعدّ الواجهة الأولى بمثابة استجابة للاحتياجات العاجلة التي يتصوّرها الرجال والنساء مثل العمل والصحة، فيما تلبي الواجهة الثانية الاحتياجات التي تتصدّى لديناميات القوة بين الجنسين، لا سيمًا المناصب التابعة للمرأة. وبالتالي، هناك حاجة لمعالجة التجارب الجنسانية من هذه الواجهة، أي الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة للسلطة التي تجعل وضع اللاجئيات مستدامًا، ما يعني التوسّع إلى ما وراء الآراء الفردية والتدخّلات نحو رؤية جماعية تهدف إلى تسخير القوة الجماعية التي تتحدّى هذه الهيكلية.

المواجهة، لا يتمّ الالتفات إلى الشبكات الاجتماعية إلا عندما تعزّز من قدرة اللاجئيين أي عندما يمكنهم الاستفادة منها. في المقال نفسه، يستنتج Stevens (2016, p.60) أن «انهيار الشبكات الاجتماعية يلحق خسائر فادحة باللاجئيين السوريين في الأردن. ويمكن قياس ذلك في خسارة شبكات الدعم الاقتصادي التي ربطت الأسر تقليديًا من خلال صدمات غير متوقّعة، أو عن طريق تفويض العلاقات القائمة على الوساطة التي يجب على السوريين والأردنيين على حدّ سواء استخدامها لتعزيز مكانتهم من خلال التعليم والتوظيف والمعاملات البيروقراطية». وفي الإطار نفسه، يمكن تفسير ارتفاع معدّل البطالة بين اللاجئيين الفلسطينيين من سوريا انطلاقاً من واقع «ميلهم للعيش في سياقات مجتمعية مضيئة لا توجد فيها سوى فرص قليلة للتوظيف، ولأنهم يفتقرون إلى الشبكات الاجتماعية غير المنظّمة المتعلقة بالعمالة التي يتمتع بها اللاجئون السوريون» (Oxfam GB, 2015, P.15).

الوكالة

ترتبط المرونة والتكيف والمواجهة فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، وتعمل على خلق التدخّلات التي بمعظمها تكون على مستوى الفرد أو الأسر. وبهذا المعنى، يُعتبر اللاجئون السوريون بحاجة إلى مساعدة لتعزيز قدرتهم على التحلّل، من خلال مساعدتهم على التعامل بشكل أفضل والتكيف مع وضعهم الجديد كلاجئيين. وكما ذكر أعلاه، تتعامل هذه المقاربات مع ظروف حياة اللاجئيين بشكل فردي، وتفكّكها من السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل وعلاقات القوة والأنظمة. إنهم يخاطرون بمعاملة اللاجئيين كمجتمع معزول، أو حتّى كأفراد، وينقلون مسؤولية التكيف إليهم من خلال تزويدهم بالوسائل اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

من هنا، تفترض هذه المصطلحات والمقاربات مستوى معيناً من القدرة على اتخاذ القرار وإدارة شؤونهم (Agency)، وقد أوضح Staring & Snel (2001, p.11) بأن «استراتيجيات المواجهة ليست إلا سلسلة من الأعمال الاستراتيجية، تبنى وفقاً لتقييم واع لخطط العمل البديلة». ولا يخلو هذا الافتراض من مشاكله الخاصة، لا سيمًا أن فكرة الاختيار لا تسير على ما يرام مع وضعية البقاء على قيد الحياة.

إلى ذلك، يمكن تفعيل مفهوم الوكالة ليناسب المقاربات المختلفة، التي قد تشمل المقاربات الرئيسية الموضحة أعلاه، بحيث يعتبر كلٌّ من الوكالة والاختيار مجرد اتخاذ قرارات فردية لتكون متوافقة مع مفاهيم التكيف والمواجهة. ومع ذلك، لا يمكن فهم الوكالة بمعزل عن المفهوم الشامل وعن مسعى التمكين الذي يتضمّن حدّ ذاته علاقات متضاربة (Kabeer, 2002). ويشير (Kabeer, 2002, p.21) إلى أن

والموارد (De Hann, 2017, p.26). وعلى الرغم من تطوّر هذا الإطار، إلّا أن الفاعلين في المجال الإنساني والإنمائي، غالبًا ما يفشلون في تبني هذا النهج الشمولي والهيكلية لسبل العيش، ويتعاطون معها بشكلٍ فردي أو على مستوى الأسرة. من هنا، تتحوّل زاوية التركيز عند النظر إلى اللاجئين السوريين في المنطقة، إلى كيفية تأمين عيشهم مع سبل تتضمن مرونة شاملة وليس العكس. وهو ما يمثل امتدادًا لألية المسؤولية التي «تُمكن» الأشخاص من الناحية القانونية وتجعلهم مسؤولين عن ظروف معيشتهم.

ونتيجةً لذلك، تتجاهل هذه المقاربة التعقيدات التي تفرضها هيكلية السلطة، وتؤثّر على حياة الناس وقدراتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية، ويصبح هذا المنظور غير السياسي واضحًا عند استخدامه لتقييم قدرات الفئات المستضعفة والمهمّشة (العَمال الفقراء والعاطلون عن العمل والنساء والمهاجرون واللاجئون)، واتخاذ مسؤولية البدء في إدارة سبل عيشهم وإدارتها بنجاح في بيئة مُقلقة. في هذا السياق، أظهر (Banks 2016) أدلة حول مسار الحدّ من استخدام مُقاربة سبل العيش في المناطق الحضرية الفقيرة في دكا، وأكّد أن علاقات القوة المحلية والسياسة تشكّلان عقبة رئيسية أمام تنمية سبل العيش من قبل الأسر ذات الدخل المنخفض. وكشفت النتائج التجريبية التي توصل إليها أن مقارنة سبل العيش «الموجّهة نحو الفاعل» تركّز على كيفية تشكيل «ثروة» الأسرة من رأس المال الاجتماعي التي يمكنها الوصول إليه عبر الفرص المُثابرة، لكنه لا يمضي إلى أبعد من دمج هذا التطلّب في الاقتصاد السياسي المحلي الذي يملئ الأشكال الأكثر إنتاجية لرأس المال الاجتماعي، والأهمّ من ذلك، من يمكنه الوصول إليها (Banks, 2016, p.269). بل يضع الكثير من الاهتمام على الوكالة على مستوى الفرد والأسر، مع إهمال الاقتصاد السياسي الذي يؤثّر على الوكالة ويحكمها. وبالتالي، لتتمكّن مقارنة سبل العيش من استيعاب ظروف اللاجئين السوريين في لبنان والأردن، يجب أن تكون مكوّنة من الاقتصاد السياسي للأنظمة.

بناءً على ما تقدّم، يمكن فهم وضع اللاجئين السوريين وقدراتهم على الصمود بطريقة نقدية وهادفة في إطار الاقتصاد السياسي للأنظمة. ومن هنا، تكمن نقطة الانطلاق لتحليل الهيكلية الكلية التي واجهها اللاجئون السوريون في البلدان المضيفة. بعبارة أخرى، إن الطرق التي يحاول اللاجئون من خلالها تأمين سبل عيشهم في ظل الاقتصاد السياسي السائد للأنظمة، تنطلق من وجود غير منظم ناتج عن عدم الاعتراف بهم من قبل الحكومات المضيفة، وتحديدًا في لبنان والأردن، وهو أمر لا يتوقّف عند العمل غير المنظم، بحيث تتمحور دعائم الاقتصاد السياسي للأنظمة حول وضع اللاجئين القانوني وغير القانوني في كلا البلدين، فتستخدم

بناءً على ما سبق، يتطلّب فهم ظروف اللاجئين السوريين إطارًا يتجاوز المقاربة الرئيسية الموضحة أعلاه. ولكي تكون المرونة مفهومًا مفيدًا، يجب ألا تؤخذ بالقيمة الإسمية وأن يتمّ فحصها بطريقة غير معقّدة، كما أن هناك حاجة لوضع المرونة والوكالة ضمن هياكل أوسع وعلاقات القوة تحكم حياة اللاجئين وظروفهم، سواء بشكل فردي أو جماعي، وليس فقط على أنهم لاجئين بل أيضًا كمجموعات أصبحت جزءًا من الهيكليات الشاملة للبلد المضيف. ومن هنا، تعدّ المرونة والتكيّف والوكالة مفاهيم يمكن أن توضح وضعية اللاجئين السوريين عبر وضعها في إطار الاقتصاد السياسي للأنظمة.

العودة بالوكالة إلى الهيكلية: سياسات الاقتصاد غير النظامي

سبل العيش

كان لقضية الهيكلية وعلاقات القوة المسيطرة تأثيرها على مفهوم سبل العيش، الذي قد يكون إطارًا مفيدًا في فهم تجارب السكان المهمّشين عمومًا واللاجئين خصوصًا. في الواقع، عندما طرح مفهوم سبل العيش للمرّة الأولى في ممارسات التنمية، تضمّن «القدرات والأصول (المخازن والموارد والمطالبات والوصول) والأنشطة والوسائل اللازمة للعيش، بحيث اعتبرت سبل العيش مستدامة عند تغلّبها على الإجهاد والصدمات والتعافي، مع الحفاظ أو تعزيز قدراتها وأصولها وتوفير فرص العيش المستدامة للجيل المقبل، الذي يساهم في تحقيق فوائد صافية لسبل العيش الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي وعلى المديين القصير والطويل». (Chambers & Conway, 1992). وقد كان لهذا التعريف صدى جيّدًا مع مقارنة المرونة، بحيث بدأ في ظهوره الأوّل أنه يعتمد على إطار سبل العيش، الذي مرّ بالعديد من التطوّرات، ووفقًا لـ (Haan 2012)، فشل في حساب الهيكليات المُسيطرة التي أعاقت الناس عن تحسين ظروفهم وأثّرت على حياتهم.

في الواقع، تعرّض هذا المفهوم للنقد كونه يركّز على كيفية تحسين الوصول إلى الأصول بدلاً من انعدام المساواة في الوصول (Shahbaz et al., 2010)، ولأنه اعتُبر جزءًا من المشروع النيوليبرالي الذي يعطي أولوية للفرص ويتجاهل انعدام المساواة في السلطة (De Haan, 2012) وبالتالي، لم يأخذ في الاعتبار علاقات القوة (Baumann & Sinha, 2001). وبالنتيجة، تطوّر المفهوم ليصبح «ديناميكيًا وشاملاً»، وأصبحت الوكالة أكثر وضوحًا بعد تحديدها ضمن هيكلية، فيما بات السلوك الفردي مبنياً اجتماعيًا ويتضمّن القواعد والقيم والمؤسسات. على سبيل المثال، أوضحت القيود الهيكلية مثل ملكية الأراضي وتوزيعها محدودية الوصول إلى الأصول

السلطة الحاكمة النظام القضائي كأداة لقوينة أو عدم قوينة وجود اللاجئين وفقاً لمصالح العلاقات المهيمنة على السلطة.

يتشكّل الاقتصاد السياسي الذي يحكم حياة اللاجئين، بشكل رئيسي، من خلال عملية استبعاد اللاجئين قانونيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. في الواقع، لم يوقّع كل من لبنان والأردن على اتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١، وهو ما منحهما الذريعة لتجنّب الاعتراف بالحقوق الأساسية للاجئين السوريين. وخلق وضعًا يكون فيه اللاجئون في منطقة رمادية تجيزها الدولة، حيث يجردون من الحقوق الرسمية مع حصولهم على الحقوق الأساسية المُعترف بها دوليًا، مثل الخدمات غبّ الطلب التي يحصلون عليها بدعم من المانحين والمنظمات الدولية. وهذا الواقع يعيشونه في كلّ جوانب حياتهم بدءًا من الاعتراف بشخصيتهم. فمن ناحية، يتمّ تسجيلهم رسميًا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وضمن نظام التسجيل الموازي للسلطات المحليّة. ومن ناحية أخرى، يفتقرون إلى الاعتراف القانوني بهم كلاجئين، بحيث لا يحصلون على أي إقامة رسمية. نتيجة لذلك، يظهر أن الملايين من الأفراد يعيشون في أزمات، إذ تعترف جميع الأطراف الرسمية بوجودهم النظامي، لا بل يكون وجودهم فعالاً لكونه جزءًا من خطة التنمية الشاملة للبلد المضيف، كما في حالة لبنان الذي صمّمت خطته للتنمية الوطنية انطلاقًا من تدقّق اللاجئين السوريين إليه (World Bank Group, 2013)، ومع ذلك لا يزال وصولهم إلى الحقوق الأساسية غبّ الطلب وغير رسمي. في حالة لبنان، اتخذت السلطات المحليّة تدابير نشطة لوقف تسجيل المواليد الجدد للاجئين، ما وضع آلاف الأطفال في وضع خطير وخلق فئة جديدة من اللاجئين غير المُعترف بهم في السجلات الرسمية ولدى UNHCR.

الشرعية

يشار عادةً إلى الشرعية من أجل تحديد الانحراف أو الوضع الذي يتعارض مع التصنيف غير القانوني أو غير النظامي لغير المواطنين. من المرجّح أن تتبنى السياسات العامة مقارنة ثنائية التصبّ تخدم مصالح الهيمنة وهيكلية السلطة، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بالقضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء. ومع ذلك، يعتقد عدد من العلماء (Bloch & Chimienti, 2011) أن هذا الانقسام بين الشرعية وغير الشرعية ليس واضحًا تمامًا. في الواقع، في الحياة اليومية، يشترك المهاجرون الذين لا يحملون وثائق رسمية في علاقات اجتماعية مع المهاجرين «الشرعيين» ومع المواطنين، ويعيشون عادة في مكان قريب جدًّا من فئات مختلفة من الأشخاص الذين لديهم وثائق رسمية. وفي هذا السياق، لا تظهر اللاشعرية إلا في تفاعل الفرد مع سلطة الدولة أو عندما تفوِّض الجهات الفاعلة لفرض وجودها (أي الشركات

والأفراد العاديين وغيرهم ممن يبلغون عن وضع «غير قانوني»). ومع ذلك، تختار الدول في بعض الأحيان عدم تنفيذ قوانينها أو تنفيذها بشكل انتقائي لتذكير اللاجئين والمهاجرين الآخرين بوجودها. ويؤكّد علماء آخرون مثل Cvajner & Sciortino (2010) أن هناك تسلسل هرمي من المخالفات، تصبح فيه الحالات القانونية وغير القانونية عبارة عن سلسلة متصلة مع الأفراد الذين يتمشكون بطرفيها.

وبالنسبة إلى اللاجئين السوريين في كلّ من لبنان والأردن، فإنهم يتأثرون بالدرجة الأولى بكيفية تصنيف السلطات المحليّة أو التنظيمية لهم. لم يعترض أي من البلدين على دخولهم إلى أراضيها، لكن كلاهما امتنع عن اتخاذ التدابير التنفيذية اللازمة لقبول وجودهم المنظمّ والسماح بوجودهم. وبالتالي، يأتي وجود اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة كنتيجة لخيار الحكومة بعدم ترحيلهم بدلًا من الاعتراف الرسمي والقانوني بهم. وبهذا المعنى، يكون اللاجئ المسجّل لدى مفوضية اللاجئين عرضة دائمًا لخطر الترحيل، لأن هذا التسجيل لا يوازي تصريح الإقامة. وفي هذا السياق، يعدّ وجود اللاجئين معترف به رسميًا من قبل الهيئات التنظيمية، لا بل يتمّ التسامح معه، على الرغم من بقائهم على هامش اللوائح التي تحكم وجود غير المواطنين. بطريقة أو بأخرى، تمّ الحفاظ على علاقة اللاجئين بالحكومات المضيفة ضمن إطار قانوني وفقًا لـ (De Genova, 2002)، الذي يصنّفهم على أنهم غير مواطنين وغير قانونيين. لذلك، منذ دخولهم إلى البلد المضيف، يتمّ تصنيف اللاجئين رسميًا على أنهم أفراد ينتهكون القانون وأسرى علاقة متضاربة مع السلطات المعنية بتنفيذ القانون. وبالتالي، تمثّل عدم شرعية وجود اللاجئين الأساس الهيكلي لاستبعادهم بوصفهم «آخرين» ويمثلون تهديدًا مباشرًا للرفاه العام ورفاهية مواطني البلد المضيف. عندها تصبح عدم شرعية اللاجئين بمثابة أداة أساسية في تعبئة الجمهور لاستبعاد اللاجئ من مجال القيم الإنسانية والحقوق المدنية والالتزامات الأخلاقية، وبالتالي يصبح تصوير الآخرين (للاجئين) على أنهم أعداء عامين أو تهديد للهوية (هويتنا) الوطنية (أي المواطنون أصحاب الامتيازات والحقوق) أمرًا مفهومًا في الخطابات العاقبة والدعايات الإعلامية (Zembylas, 2010).

تظهر هذه الورقة أن الأبحاث التي تدرس الظروف المعيشية ومرونة اللاجئين واستراتيجيات المواجهة الخاصة بهم، عليها أن تأخذ في الاعتبار عملية «التجريد من الشرعية». في هذا السياق، يجب أن يستقصي البحث هيكلية السلطة التي تحرم اللاجئين من حقوقهم الأساسية وتوصمهم تلقائيًا بأنهم غير شرعيين. ويمكن لعملية تجريد الشرعية أن تكون بدد ذاتها عملية غير شرعية.

لبنان، إذ تشير التقارير إلى أن العمالة غير المنظمة تمثل ما يصل إلى 50% من مجمل العاملين في لبنان (Ajajouni & Kawa, 2015).

في هذا السياق، يبدو أن اللاجئين العاملين في كلا البلدين يتم استيعابهم بواسطة سوق عمل غير منظمة، ويشتركون في المسار نفسه مع العمال المحليين غير المنظمين أسرى علاقات العمل غير المستقرّة والفقر. فكلاهما يمثل مورداً لِقوّة العمل الرخيصة التي يمكن الاستفادة منها بسهولة من خلال هيكلية القوة المُهيمنة. وهو ما يمثّل سمة مهمّة للاقتصاد السياسي للأنظمة حيث تعامل الدولة مواطنيها، وفقاً ل (Zembylas, Agamben, 2010)، على أنهم يعيشون حياة معدومة وليس حياة حرّة.

في حالة اللاجئين السوريين، عندما يتعلّق الأمر بالوصول إلى سوق العمل، يصبح التقسيم الثنائي لكل من «نحن» (المواطنون) و«الآخرين» (اللاجئون غير الشرعيين) أقل وضوحاً. وفي هذا السياق، يقول (Darling, 2017)، «لا تمثّل الأنظمة التهرّب من التنظيم والمراقبة بل هي إنتاج المراقبة والتنسيب والتفاوض عليهما. وفي حين قد يحتلّ اللاجئون وطالبو اللجوء في المناطق الحضرية مساحة رمادية بين الشرعية واللاشرعية، إلّا أنهم ليسوا وحدهم في هذه الحالة بل تتواجد معهم مجموعات تتفاوض يومياً على الممارسات المنظمة وغير المنظمة». وبالتالي يتم المحافظة على صفة انعدام شرعية اللاجئين كأداة سياسية تستخدم لإثارة التنافس بين العمال، ما يعزّز توازن القوة المُهيمنة ويحسن مرونتها تجاه الصدمات الخارجية مثل الصراعات في البلدان المجاورة.

في هذا السياق، هناك حاجة للنظر في مشاركة اللاجئين في الاقتصاد غير المنظم من منظور هيكلي، وتجاوز الانقسام بين شرعية ولاشرعية عملهم أو نشاطهم الاقتصادي. وللقيام بذلك، نعتد على أعمال مارثا ألتر تشن وجوان فانك حول النساء في العمالة غير المنظمة والعولمة والتنظيم (WEIGO, 2013) لدراسة النشاط الاقتصادي غير المنظم وتأثيره على الأوضاع المستدامة للاجئين كما هو الحال مع السوريين في لبنان والأردن. وتعتمد أعمال تشن على «التعريف الموسع» الذي يتناول طبيعة علاقات العمل بالإضافة إلى خصائص الأعمال أو الشركات العاملة في هذه الأنشطة، ويشمل التعريف جميع أنواع ترتيبات العمل في المؤسسات المنظمة وغير المنظمة، بحيث تقسم «العمالة غير المنظمة» إلى فئتين رئيسيتين تميّز بين العمل الحرّ غير المنظم والعمالة بأجر غير المنظمة. ويوضح الجدول أدناه العديد من الفئات الفرعية التي يغطيها تحليل تشن لعلاقات العمل غير المنظمة.

بالاستناد إلى مفهوم فوكو حول «التصرّف بالأمن» (Zambylas, 2010)، هناك حاجة لتفسير عدم شرعية اللاجئين كألية لتحديد ملامح الأهداف التي تستهدفهم، وتجرّيم وجودهم وحرمانهم من الوصول إلى الحقوق الأساسية ووسائل تأمين سبل عيشهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي فهم عدم شرعية اللاجئين في تأثيره العام على حياتهم اليومية بحيث يتم دفعهم إلى الخفاء والعيش بقهر. ونظرًا لكونهم أفراداً مصنّفين بـ«غير قانونيين»، فإنهم يُجبرون على البحث عن وسائل غير رسمية للعيش والعمل والدراسة والبقاء على قيد الحياة. في هذا السياق، يمكن مراعاة التصنيف القانوني للاجئين بشكل صريح في أي لحظة من حياتهم، وإظهار قدرته على استبعادهم من العلاقات الاجتماعية التي يتمتّع بها المواطنون و/أو غيرهم من غير المواطنين الشرعيين.

إن الإقرار بالموضع الوظيفي لعدم شرعية اللاجئين داخل هيكلية علاقات القوة التي تحكم حياتهم هو أمر لا بدّ منه لتكوين فهم حول الاقتصاد السياسي للأنظمة الذي يتم التعبير عنه على أساس هذه المخالفات. وناقش في القسم التالي مشاركة اللاجئين السوريين في النشاطات الاقتصادية غير المنظمة وكيفية ارتباطها وظيفياً بوضعهم القضائي كما أقرته الحكومات المضيفة.

الاقتصاد غير المنظم

في معظم الحالات، يُستخدم هذا المصطلح من قبل الجهات الفاعلة الدولية للإشارة إلى طبيعة علاقات العمل التي لا تلتزم بمجموعة القواعد والتنظيمات المُحدّدة لعلاقات العمل في بلد معيّن. لذلك من المهمّ التأكيد على أن الحالة غير المنظمة لا تقتصر على السياق المهني فقط. في حالة اللاجئين، لا سيّما عندما تستضيفهم بلدان لم توقع على اتفاقية اللاجئين للعام 1951، يجب على الباحثين والجهات الفاعلة في مجال التنمية اعتماد مقاربة أكثر شمولية تجاه اللانظامية التي ترزح تحتها مجموعات مختلفة من اللاجئين.

وكما أشرنا سابقاً، نتيجة وقوعهم أسرى عملية إلغاء التشريع، يُجبر العمال السوريون اللاجئون على البحث عن عمل غير منظم. لذلك ينبغي تفسير أنشطتهم الاقتصادية غير المنظمة على أنها نتيجة مباشرة لاستبعادهم نحو هوامش الاقتصاد المنظم بدلاً من تصويرها على أنها آليات للتكيّف أو المواجهة. ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية لسوق العمل في البلد المضيف قبل الأزمة السورية. ففي حالتنا، تُظهر البيانات المتوفرة أن العمالة غير المنظمة تمثل نحو 44% من إجمالي العمالة في الأردن، ويرتفع العدد إلى 50% في القطاع الخاص مع تركّز أكثر من نصف العمالة غير المنظمة في قطاعات مثل تجارة التجزئة والتصنيع والنقل (UNDP, 2012). والأمر نفسه في

الجدول ١. تحليل تشن لعلاقات العمل غير المنظّمة

العمل الحرّ غير المنظّم	العمل غير المنظّم مُقابل أجر
أرباب العمل في الشركات غير المنظّمة.	الموظفون في شركات غير منظّمة.
العمالون على حسابهم في شركات غير منظّمة.	العقال الموسميون أو المياومون.
العمالون من أعضاء الأسرة في الشركات المنظّمة وغير المنظّمة.	العقال المؤقتون أو بدوام جزئي.
أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسمية (عند تواجدها).	العقال المنزليون بأجر.
العقال الخارجيون (أو ما يسمّى أيضًا بالعاملين بمنازلهم).	العقال الخاضعون لعقود خاصّة.
	العقال غير المُسجّلين أو غير المُصرّح عنهم.

القانون، بما في ذلك الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها، وغسل الأموال، كما هو محدد في المُعاهدات الدولية». وتطلّب التوصية من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير فعّالة لاحترام وتعزيز وتنفيذ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للذين يعملون في الاقتصاد غير المنظّم، وهي: (أ) حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعّال بالحقّ في المفاوضة الجماعية؛ (ب) القضاء على جميع أشكال العمل القسري أو الإلجباري؛ (ج) الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛ (د) القضاء على التمييز فيما يتعلّق بالعمالة والمهنة»، فضلًا عن كونها تضمن للعقال المُشتركين في علاقات عمل غير رسمية الحقّ في ظروف عمل صحيّة وحماية السلامة والصحة المهنية.

في هذا السياق، لا ينبغي تصوير اللاجئين الذين يعملون لحسابهم الخاصّ أو كباعة متجولين في المجتمعات المضيفة على أنهم رواد أعمال يتخذون قرارات اقتصادية تداولية وعقلانية، خصوصًا وأنه عملية قسرية لإضفاء الطابع غير المنظّم الناتج عن عدم شرعيتهم وإقصائهم، وكذلك لا ينبغي الاستهانة به عند عمل وكالات التنمية والباحثون على قضايا مثل مهارات تنظيم المشاريع والقيادة وتطوير خدمات الأعمال بين اللاجئين. وكما أوضحت (ILO، 2015)، هناك 90٪ من الشركات الصغيرة والصغيرة جدًا مصنّفة على أنها غير منظّمة. في السياق اللبناني، وعلى الرغم من عدم وجود تقييم شامل للعمالة الذاتية في مجتمع اللاجئين، إلا أن عددًا كبيرًا منهم يشاركون في بدء أعمالهم الصغيرة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القمع المستمرّ الذي تمارسه السلطات اللبنانية ويستهدف المتاجر التي يملكها اللاجئون. في الواقع، لا يُسمح للاجئين بالعمل لحسابهم الخاصّ لأنهم ملزمون بالعمل من خلال شريك لبناني، وهو ما يسمح بتوسّع الممارسات الاستغلالية (CARE, 2018). وقد أظهرت دراسة حديثة (Somerville, 2017) استخدمت بيانات من ١٨ دولة، أن ممارسات تطوير الأعمال مثل التمويل الأصغر هي التي تقود نحو اللانظامية بين المشروعات الصغيرة.

في هذا السياق، يمكن القول أن الوضع غير المنظم للاجئين هو سياسة غير رسمية تعتمد السلطات في كل من لبنان والأردن، عبر الكثير من الترتيبات والإجراءات، أو حتى من خلال التأني بالنفس، داخل المخيمات وخارجها.

تسمح أبحاث Chen بالتحقيق في طبيعة وطرق التشبيك الكامنة في الاقتصاد غير المنظّم (المؤسّسات المنظّمة/ المؤسّسات غير المنظّمة/العقال غير المنظّمين، المؤسّسات المنظّمة/العقال غير المنظّمين). بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، يمنح هذا الإطار التحليلي وفقًا لSlavnic (2010) مساحة أكبر لتقييم هذين النوعين من آليات إزالة التنظيم، وهما؛ من فوق حيث تكون هذه الآلية جزءًا من «استراتيجيات الشركة لتقليص حجمها والاستعانة بمصادر خارجية وإبرام عقود من الباطن»، ومن تحت حيث يختار الأفراد المهتمشون ترتيبًا لعمل غير منظّم يؤقن الدخل والبقاء على قيد الحياة. وبالتالي، يمكن بسهولة ملاحظة أن الحالة غير المنظّمة ليست خيارًا متداولًا سواء للمواطنين أو اللاجئين. ولكنها تتيح النظر إلى أبعد من التفسير التنظيمي الضيق لعلاقة العمل غير المنظّمة، كما تطالب المؤسّسات الماليّة الدوليّة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تعرّف اللانظامية على أنها آلية تداول يستخدمها الأفراد لتجنّب دفع الضرائب أو السعي إلى الإنتاجية خارج حدود الإطار القانوني (Henley, Arabsheibani, & Carneiro, 2006).

أخيرًا، تشكّل توصية منظّمة العمل الدولية المتعلّقة بالانتقال من الاقتصاد غير المنظّم إلى الاقتصاد المنظّم (R204، 2015) إطارًا توجيهيًا رئيسيًا للبحث في علاقات العمل غير المنظّمة التي ينبغي الاهتمام بها، ويمكن استخدامها كمعيار لتقييم الوضع غير المنظّم للاجئين السوريين. تعرّف هذه التوصية «الاقتصاد غير المنظّم» على أنه «جميع الأنشطة الاقتصادية للعقال والوحدات الاقتصادية التي، سواء في القانون أو في الممارسة، لا تشملها أو لا تغطّيها الترتيبات التنظيمية الرسمية ولا الأنشطة غير المشروعة، ولا سيّما توفير الخدمات أو إنتاج أو بيع أو حيازة أو استخدام السلع المحظورة بموجب

تنظيم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن

الحالة غير المنظمة داخل المخيمات

مخيم الزعتري في الأردن

وفقاً للأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة الأردنية، تستضيف البلاد ١,٣ مليون لاجئ سوري، منهم ٧٧٦ ألف و١٣٣ لاجئاً مسجلاً لدى UNHCR Operational Portal (UNHCR, 2018). تعيش غالبية اللاجئين خارج المخيمات، وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن خمس مخيمات موزعة في جميع أنحاء الأردن تستضيف ١٩٪ فقط من اللاجئين (المرجع نفسه). ومع ذلك، يعيش عدد منهم في مخيمات غير رسمية تحولت إلى ملاذ أخير للاجئين «غير القادرين أو غير الراغبين في الإقامة في مخيمات اللاجئين الرسمية، وغير القادرين على تحمّل تكاليف الإسكان العادية داخل المجتمعات المضيفة» (REACH, 2014). تعتبر الظروف المعيشية في المخيمات غير الرسمية من الأسوأ مقارنة باللاجئين الذين يعيشون في مخيمات أو يندمجون داخل المناطق الحضرية (المرجع نفسه). في الفقرات التالية، سندرس سياسة مخيمات اللاجئين، وسناقش دوافعها وتأثيراتها على اللاجئين السوريين، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بتنظيمها.

يستضيف مخيم الزعتري، الذي أنشئ في العام ٢٠١٢ في محافظة المفرق، أكثر من ٨٠ ألف لاجئ (Oxfam, 2017)، وهو مبني على أرض مملوكة من القوات المسلحة الأردنية، وبعدّ ثاني أكبر مخيم للاجئين في العالم. ويمكن اعتبار مخيم الزعتري معادلاً للمدينة الرابعة الأكثر عدداً للسكان في الأردن (Ledwith, 2014). يضمّ المخيم نحو ٢٤ ألف قافلة جاهزة الصنع تستخدم لإيواء اللاجئين. ويوفّر خدمات التعليم من خلال شبكة مؤلفة من ٢٩ مدرسة وتخدم أكثر من ٢٠ ألف طفل في سن الدراسة، وكذلك تقدّم خدمات الرعاية الصحية في مستشفى واحد و١١ مركزاً صحياً و٤٤ وحدة دعم نفسي والاجتماعي والأنشطة الترفيهية في ٢٧ مركزاً اجتماعياً (UNHCR, 2018). بالإضافة إلى ذلك، يتألّف السوق غير المنظم لمخيم الزعتري من نحو ٣ آلاف شركة غير منظمة، وقد أشار تقييم حديث أجرته Oxfam (2017) إلى أن الزراعة وتربية الحيوانات والخدمات المحلية هي الأنشطة الاقتصادية

التشغيلية الرئيسية، وأن القيود المفروضة على تنقل الأفراد والسلع، والبيئات السياسية والتجارية غير المواتية والمتغيّرة باستمرار، تشكل تحديات رئيسية تؤثّر على تعزيز سبل عيش اللاجئين. وذكر التقرير أيضاً أن البرامج المؤقتة المودعة للدخل مقابل عمل ما، والتي تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية تمثّل تحدّيًا مهمًا، مع الإشارة إلى أن اللاجئين المشاركين في هذه البرامج يمارسون في الأساس أعمالاً منخفضة الأجر مثل الطلاء وإعادة التدوير والأنشطة المتعلقة بحماية الأطفال ورعايتهم وخدمات التنظيف التي تستهدف النساء اللاجئات بشكل رئيسي.

إلى ذلك، ولفهم سياسة إيواء اللاجئين السوريين وظروفهم، بشكل أفضل، والتي تتسم بانتشار الحالة غير المنظمة، نقترح التركيز على التحديين التاليين وهما أولاً البيئة السياسية وبيئة الأعمال غير المواتية وثانياً تقييد الحركة، علماً أن هذه التحديات، غالباً ما يتم ذكرها بشكل عام من قبل المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وهي تشكّل نوعاً من الكراهية تجاه الظروف غير المنظمة التي يعيشها اللاجئون السوريون في المخيمات. وبالتالي، هناك حاجة لدراستها من خلال الاقتصاد السياسي المتعلّق بالمخيمات في الأردن، ودراسة دورها الوظيفي.

وأيضاً، من المهم التأكيد على أن إنشاء مخيم الزعتري جاء بناءً على طلب من الحكومة بسبب شكاوى المجتمعات المحلية المرتبطة بعدم قدرتها على استيعاب التدفق المتزايد للاجئين. وتمّ الاتفاق على أن تتحمّل الـ UNHCR تكاليف تشغيل المخيم التي تقدّر بنحو نصف مليون دولار أميركي يومياً (Turner, 2015). ومع نهاية العام ٢٠١٤، أعلنت السلطات عن افتتاح مخيم جديد في منطقة الأزرق، مصمّم لاستضافة نحو ١٣٠ ألف لاجئ، لكنّه بقي خالياً تقريباً بسبب موقعه النائي وانعدام فرص الخدمات وسبل العيش فيه، فضلاً عن فرار عدد من اللاجئين منه بسبب التوترات بينهم وبين المجتمعات المحيطة بهم وانعدام الأمن (Achilli, 2015). يرتبط إنشاء مخيم الأزرق بزيادة عمليّات حفظ الأمن التي تمارسها السلطات الأردنية وتشديد القيود المفروضة على تنقل اللاجئين. ونتيجة لذلك، وجّهت السلطات تعليمات إلى الـ UNHCR لامتناع عن تقديم شهادات طلب لجوء إلى الفارين من المخيمات أو الذين لا يمتلكون مستندات شخصية، وهو ما حرم هؤلاء من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الحيوية والمساعدة الغذائية التي تقدّمها الـ UNHCR والسلطات الأردنية (Achilli, 2015). تجدر الإشارة إلى أن شهادة طلب اللجوء هي وثيقة مهمة تستخدم لتحديد اللاجئين وتسهيل وصولهم إلى العديد من الموارد والخدمات المتاحة.

الأردن بعد الإطاحة بالنظام العراقي في العام ٢٠٠٤، باعتباره سبباً مهماً وراء القرار السياسي لإقامة المخيمات. وأشار إلى أن السلطات الأردنية، بعد أن تعلّمت من تجربتها السابقة، اختارت توطين اللاجئين السوريين في مخيمات كأداة مهمة لجعل وجودهم أكثر وضوحاً للمجتمع الدولي ولإنشاء مركز جذب مهمّ للمساعدات الدولية والجهات المانحة، وهو ما لم يحصل مع اللاجئين العراقيين الذين تمّ دمجهم بشكل كامل في المناطق الحضرية. ويشير Turner إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الأردني وإدمانه على الربح الخارجي. من هنا، يجدر النظر إلى إنشاء معسكر الزعتري، وفي وقت لاحق الأزرق، كمبادرة تقودها الدولة لتأمين ربوع خارجية مستقرّة لبلد يُعرف بأنه أكثر الاقتصادات ريعية في المنطقة.

إلى ذلك، ومن خلال استخدام نتائج الدراسة الاستقصائية ل ILO و FAO (2015)، يمكن استنتاج أن اللاجئين الذين يعيشون في الزعتري (٨٧٪) هم على الأرجح من خلفيات ريفية، مقارنة بأولئك الذين يعيشون خارج المخيمات (٥٨٪). فضلاً عن كون اللاجئين المعزولين أقل قدرة على استكمال التعليم العالي (المستوى الثانوي والجامعي)، إذ من المرجح أن يفضّل نظام الإنقاذ اللاجئين القادرين على إقامة علاقات اجتماعية خارج المخيمات. علماً أن هذه النتائج لا تسعى إلى إغفال النتيجة التي كشف عنها (Achilli, 2015)، وتؤكّد أن اللاجئين الذين يسعون للحصول على طلبات إنقاذ ناجحة، أي لموافقة الإدارة الأردنية للاجئين السوريين، كان عليهم دفع ٥٠٠ دولار أميركي كمعدّل وسطي لتأمين كفيل أردني.

تقود كلّ هذه العوامل إلى استنتاج وهو أن سياسة المخيمات لعبت دوراً مهماً في تنفيذ نوع من نظام الفصل الطبقي بين اللاجئين السوريين، بحيث يعاقب اللاجئين الأشد فقراً والأكثر ضعفاً فيما يحافظ على استراتيجية لخروج من هم في وضع أفضل. في هذه الأثناء، أصبح اللاجئون المقيمون داخل هذه الأماكن الشبيهة بالسجن الجماعي، من السكّان المحجوزين الذين وُصفوا بأنهم مصدر للتهديدات، ودفعوا إلى تحقل مسؤولية حياتهم من خلال الاقتصاد غير المنظم داخل المخيم، والذي تسمّيه بعض وكالات التنمية بالأعمال الصغيرة أو تعزيز سبل المعيشة، وهو ما يعيدنا إلى فكرة أن الوضع غير المنظم هو حالة تسمح بها الدولة.

مخيمات اللاجئين غير الرسمية في لبنان

على عكس الأردن، ومنذ بداية الأزمة السورية، كان لبنان مصراً على رفض إنشاء مخيمات للاجئين لاستضافة العدد المتزايد من السوريين الهاربين من سوريا. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تاريخه مع اللاجئين الفلسطينيين الذين استقرّوا في مخيمات رسمية منذ العام ١٩٤٨، والدور الذي لعبته هذه المخيمات في الحرب الأهلية اللبنانية. ويضاف إلى ذلك،

إلى ذلك، تزامنت هذه القيود مع تحوّل في الممارسات الحكومية التي فرضت نظام إنقاذ وإجراءات مرتبطة به تهدف إلى خفض عدد اللاجئين الذين يغادرون المخيمات. علماً أن هذا النظام الذي أنشئ في العام ٢٠١٢ مصمّم لتقييد اندماج اللاجئين في المناطق الحضرية في الأردن، عبر إلزام اللاجئين الراغبين في الانتقال خارج المخيمات بتقديم طلب رسمي موقّع من مواطن أردني (٣٥ سنة وما فوق)، على أن يتقدّم به المتزوجون والعاملون بدخل ثابت. وقد أثر هذا النظام على حياة اللاجئين على ثلاثة مستويات، بحيث «تقلّصت المساحة الإنسانية وارتفعت المخاوف الأمنية، وكذلك زاد عدد عمليّات إخلاء المخيمات غير الرسمية وترحيل اللاجئين إلى المخيمات الرسمية وإعادةتهم قسرياً إلى سوريا، كما أُجبر اللاجئين على اللجوء إلى آليات المواجهة السلبية. (Achilli, 2015). وبالتالي، يمكن القول أن الحكومة الأردنية اتخذت سلسلة من التدابير السياسية والتنفيذية لخلق آلية توطين دفعت اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات غير رسمية أو في المناطق الحضرية نحو المخيمات الرسمية، وقلّصت من فرص اللاجئين المقيمين في المخيمات في الاندماج ضمن المجتمعات المضيفة، فيما حوّل النهج الأمني المباشر المخيمات إلى سجن جماعي، على الرغم من أن غالبية اللاجئين السوريين يعيشون في المناطق الحضرية ولا يزالون معزولين عن المجتمعات المُجاورة ويصنفون بشكل منتظم «بالآخرين» الذين يهدّدون رفاهية المجتمع الاردني.

لقد تمّ استخدام هذه السياسة الموجهة نحو المخيمات، بشكلٍ فعّال، لخدمة أهداف الحكومة، التي تنفذ، منذ ما قبل الأزمة السورية، خطة عمل تهدف إلى تقليل اعتمادها على «العمالة الأجنبية مُنخفضة الأجر» (Turner, 2015). ونتيجةً لذلك، أصبحت المخيمات أداة مكانية مهمة لضمان سيطرة الحكومة على توفير اليد العاملة وتخفيف أي أضرار قد تنجم عن المنافسة في سوق العمل. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الدافع الوحيد وراء التحوّلات في سياسة الحكومة، ففي تطيله لتاريخ السياسة الأردنية إزاء الأزمات الإقليمية وما ترتب عنها من تدفّق للاجئين، قتل Turner (٢٠١٥) من أهمّية التهديدات الأمنية الكامنة وراء دوافع الحكومة، إذ أظهر أن السلطات المحليّة اتخذت تدابير فعّالة لفصل اللاجئين المنشقّين عن القوّات المسلّحة السوريّة عن اللاجئين المدنيين، وترحيل من ينتمون إلى جماعات إرهابية، وفي حالات سابقة تمّ احتجاز أكثر من ألفي لاجئ في مجمع عسكري. في المقابل، استند Turner إلى تاريخ استجابة الحكومة لتدفّق اللاجئين، ولا سيّما العراقيين الفارين إلى

٢ يؤكّد (Lewis turner, 2015) أن "مئات الآلاف من السوريين تمكّنوا من استخدام هذا النظام بنجاح، على الرغم من أنه أدّى إلى استغلال اللاجئين، الذي غادر معظمهم المخيمات مُلتجئين إلى "وسطاء" أردنيين لا يعرفونهم، مقابل دفع أجر يصل إلى ٥٠٠ دولار لهم، بغية "إنقاذهم" من وضعهم هذا."

فيها إلى حد معيّن، فيما يتمّ تجريبهما بالغالب لتذكير السكّان بالوجود الكامل للدولة. على هذا النحو، يشنّ الجيش مدهامات متكرّرة في المخيمات غير الرسميّة (Fawaz, Saghiyeh, & Nammour, 2014) وأحياناً تتم إزالة المخيمات، و/أو يتمّ القبض على اللاجئين ومن ثمّ إطلاق سراحهم (Sanyal, 2017). وتتبع هذه الممارسات الإطار النظري للمساحات الرمادية التي وضعها (Yiftachel, 2009) ويشير فيها إلى أن «فهم المساحات الرمادية، بعد تمدّده من إطار المطوّرين الأقوياء إلى «الغزاة» الذين لا مأوى لهم، يساعد على تصوّر ديناميكيتين مرتبطتين وهما «التبييض» و«الاسوداد»، إذ يلمّح إلى ميل النظام إلى «غسل» المساحات الرمادية التي أنشئت «من فوق» بمصالح قويّة أو مؤاتية. وتشير أيضًا إلى عملية «حل» مشكلة المساحة الرمادية المهقّشة عن طريق التدمير أو الطرد أو الإزالة. بحيث يتم تفعيل القوّة العنيفة للدولة وتحويل الرمادي إلى أسود» (Yiftachel, 2009).

تتجلّى الممارسات الاستيطانية التي تعترف بها الدولة، أو ما يعرف بسياسة مخيمات الأمر الواقع في لبنان، ليس فقط من خلال فدهامات الجيش، بل أيضًا من خلال السلطات المحليّة التي تنسّق مع الشاويش المتحدّث باسم مجتمع المخيم (Sanyal, 2017). وكذلك تسمح السلطات للمنظّمات غير الحكوميّة والمحليّة والدولية، بالتدخل إقًا من خلال إدارة المخيمات العشوائية أو عبر إنشاء بنيتها التحتية (Sanyal, 2017). ويتمّ ذلك بشكل علني بحيث تحدّد المنظّمات غير الحكوميّة وجودها من خلال لافتات على مدخل المخيم غير الرسمي، الذي يُعدّ عبارة عن مساحات مفتوحة لمجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة، وتكون العلاقات الرسمية وغير الرسمية ضمنها أكثر تشابكًا ومرتبطة بسلسلة متصلة بدلًا من الانقسام.

في الواقع، يتم إنشاء المخيمات على أرض مستأجرة من خلال اتفاق مع المتحدّث باسم مجتمع اللاجئين، مثل الشاويش و/أو مالك الأرض. وتقوم المنظّمات غير الحكوميّة ببعض التدخّلات الرسميّة في المخيمات من خلال البنية التحتية أو المُساعدات، بحيث تشكّل هذه التدخّلات المشهد الطبيعي للمخيم، إذ يقومون، في بعض الحالات، بإعادة تنظيمه وفقًا لطرق توزيع المساعدات الخاصّة بهم (Sanyal, 2017). أو توفير عمالة غير منظّمة تتشكّل على هامش تقديم المساعدات لسكّان المخيمات وأبرزها في تجميع البيانات والتطويع. بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم تشكيل هيكلية سلطة داخل المخيمات من خلال تنسيق تقديم المساعدات مع أعضاء محدّدين في المخيمات. علمًا أن هذه التفاعلات بين هذه الجهات الفاعلة المُختلفة تخلق نظامًا معقدًا داخل المخيمات يتشكّل من خلال بنية غير رسمية تأخذ أشكالًا متعدّدة، يجب التحقق منها بشكل أكبر.

المواقف المتضاربة التي تتبنّاها الأحزاب اللبنانية المختلفة تجاه أطراف النزاع في سوريا والخوف من قيام بعض الفصائل أو الأحزاب باستغلال اللاجئين السوريين في السياسة اللبنانية (Turner, 2015). ومع ذلك، يؤكّد (Turner, 2015) أن سياسة عدم إقامة المخيمات يمكن أن تُفهم أيضًا إنطلاقًا من الأساس المنطقي لسوق العمل، الذي يهدف إلى استعادة مستوى العمالة السورية إلى ما كانت عليه قبل اغتيال الرئيس الحريري في العام ٢٠٠٥، وذلك لخفض الأجور في البناء والزراعة. وقد كان لهذه السياسة آثار عديدة مثل زيادة أسعار الإيجارات وتخفيض الأجور وتكاليف البناء، فضلًا عن توفير قوّة عاملة مقيمة وفيرة في الزراعة، علمًا أن العقارات والبناء والزراعة كانت القطاعات الأكثر استفادة من تدفّق اللاجئين السوريين، وكان لإقامة مخيمات غير رسمية في جميع أنحاء لبنان، كنتيجة لسياسة عدم إقامة المخيمات، أثر مباشر على الزراعة.

وفقًا ل (UNHCR, 2017)، يقيم ٢٤٦ ألف و١٢٦ لاجئًا سوريًا في مخيمات غير رسمية، وهو ما يشكّل نحو ٢٠٪ من اللاجئين السوريين، ويعيش معظمهم في المناطق الريفية في البقاع وعكار. هذه المخيمات العشوائية غير متجانسة في أوضاعها، بحيث يكون بعضها أفضل حالًا من غيرها وأكثر تنظيمًا، ومع ذلك فإنها تشكّل مخيمات بحكم الأمر الواقع (Loveless, 2013). على الرغم من أن إقامتها بطريقة غير رسمية، إلا أنها تعدّ شكلاً من أشكال المخيمات التي تعترف بها الدولة، بحيث تعدّ شكلاً من أشكال المخيمات الموجودة في منطقة رمادية بين الرسمي وغير الرسمي، وبين وجود الدولة/السلطات والإدارة الخاصة. ومن هذا المنطلق، تمثّل المخيمات غير الرسميّة شكلاً من أشكال اللاتنظيم، الذي لا يعني بالضرورة الخروج عن سيطرة الدولة أو إدارتها.

في الواقع، لا تقتصر الحالة غير المنظّمة على المناطق الفقيرة القديمة والشعبية، بل تمتدّ إلى مناطق أكثر ازدهارًا. وكما يؤكّد (Roy, 2011) فيما يتعلق بالهند، «هذه الأشكال من الأماكن الحضرية غير المنظّمة، من المزارع في دلهي إلى مدن كالكويتا الجديدة إلى مراكز التسوّق في مومباي، ليست أكثر تنظيمًا من الضواحي والعشوائيات الفقيرة، بل هي تعبير عن السلطة الطبقيّة، وبمكناها قيادة البنية التحتية والخدمات والشرعية. والأهم من ذلك، تصنيفها على أنّها منظّمة، فيما تبقى الحالات الأخرى بخانة الإجماع» (Roy, 2011). وبالمثل، تم إضفاء الطابع المنظّم على حالات غير المنظّمة ومزدهرة في البلاد، بحيث تمّ استيعابها على مدار الوقت، مثل المنتجات البحرية التي بنيت بشكل غير قانوني على الشواطئ خلال الحرب الأهلية، ويتمّ التعامل معها كمصادر للنموّ والتنمية في البلاد، وبالتالي التسامح معها إلى أن أصبحت المؤسّس على النشاط السياحي والتجاري النابض بالحياة. في حين أن الأحياء الفقيرة، أو في حالتنا المخيمات العشوائية وغير الرسميّة، يتمّ تجاهلها من قبل السلطات أو تتمّ المشاركة

«من بين اللاجئين السوريين العمّال، هناك ٩٩٪ يعملون بشكل غير منظم خارج تنظيمات وقوانين العمل في الأردن (Steve Hillesund, 2015 &), بالمقارنة مع معدل لا يتجاوز ٥٠٪ من العمّال الأردنيين غير المنظمين. في الواقع، يعمل اللاجئون العاملون، كما يتضح من أرقام ILO، ساعات أكثر بكثير مقابل أجر أقل (Steve & Hillesund, 2015). بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة أن البطالة داخل المجتمعات المضيفة ترتفع باطراد في المناطق التي توجد فيها أعلى معدلات العمالة بين اللاجئين السوريين، ويعود ذلك إلى سياسات التوظيف العمالية التقييدية التي تنفذها الحكومة الأردنية، لا سيّما أن القانون الأردني يحظر على اللاجئين الوصول إلى سوق العمل. فيما تشير التقديرات إلى أن معدّل البطالة ارتفع إلى ٦٥٪ بالمقارنة مع ١٣٪ بين الأردنيين (Ajzouni & Kawar, 2014).

في العام ٢٠١٦، في مؤتمر لندن حول أزمة اللاجئين السوريين، وقعت الحكومة الأردنية ومجتمع المانحين وثيقة مشتركة أصبحت تعرف بميثاق الأردن، والتزمت الحكومة الأردنية بموجبا بتنظيم انخراط العمّال السوريين اللاجئين وإدماجهم في سوق العمل الأردني (من خلال إصدار ٢٠٠ ألف تصريح عمل) وتحسين قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة الأردنية على توفير خدمات التعليم لجميع الأطفال السوريين وإمدادات محدودة من التدريب المهني. وجاء هذا التحوّل السياساتي بمثابة فقايزة مع مجموعة من الخدمات التي قدّمها المجتمع الدولي والجهات المانحة. وفي هذا الإطار، وضعت هذه الدول خطة لمدة ثلاث سنوات وتعهدت ضمنها بتقديم منح بقيمة ٧٠٠ مليون دولار سنويًا وقروضًا ميسرة بقيمة ١,٩ مليار دولار، والتزم الاتحاد الأوروبي بتزويد الأردن بتنظيمات تجارية تزيد الصادرات من ١٨ منطقة اقتصادية تستخدم عددًا معيّنًا من اللاجئين (Barbelet, Hagen-Zanker, & Mansour-Illle, 2018).

أتى هذا الاتفاق إلى إنشاء وحدة اللاجئين السوريين في وزارة العمل الأردنية لتنفيذ الاتفاقية. ونتيجة لذلك، تمّ إصدار أكثر من ٣٦ ألف تصريح في العام ٢٠١٦ و٤٦ ألف تصريح في العام ٢٠١٧، وغالبيتها في المراكز الحضرية، وتحديدًا في عمان، مع تركيز مفرط على الأنشطة الزراعية والبناء (وزارة العمل، وحدة اللاجئين السوريين، ٢٠١٨). ومع ذلك، لم يتم التعامل مع آليات التنظيم إلّا بطريقة إجرائية كونها تتطلب؛ (أ) التنازل المؤقت عن الرسوم بدلًا من الرسوم غير المحددة، (ب) الافتقار إلى متطلبات الحماية الاجتماعية وهو أحد محدّدات العمل اللائق (ILO, 2017). ونتيجة لذلك، أعادت الحكومة الأردنية تنظيم لائحة تصاريح العمل الصادرة للعمّال السوريين؛ في أيار/مايو ٢٠١٦ بحيث «تم اتخاذ قرار بالسماح للتعاونيات بالتقدم للحصول على تصاريح عمل نيابة عن العمّال السوريين اللاجئين في قطاع الزراعة. وقد ألغى هذا القرار شرط ربط تصريح العمل بصاحب عمل واحد، وهو أمر ضروري

يسعى العديد من اللاجئين السوريين إلى الإقامة في مخيمات غير رسمية بدافع الضرورة، لأنهم قادرون على توفير مأوى رخيص مقارنة بأسعار الإيجار في المدن والبلديات (Fawaz, Saghiyeh, & Nammour, 2014). وكما ذكر أعلاه، يتم إنشاء غالبية المخيمات غير الرسمية في المناطق الريفية على أراضٍ خاصة، وهو ما أثر على فرص العمل بين اللاجئين السوريين، لأن الوظائف أكثر ندرة في المناطق الريفية من المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى العمل من حين إلى آخر مع المنظمات غير الحكومية، يجد العديد من اللاجئين السوريين في المخيمات أنفسهم يعملون في الزراعة لصالح مالك الأرض التي أقيم عليها المخيم (Turner, 2015)، وهناك حالات متكررة يعمل فيها اللاجئون في الأرض من دون الحصول على راتب مقابل العيش في المخيم من دون دفع الإيجار (Nayel, 2014). وهو ما يخلق حالة من العمل القسري بحيث لا يملك اللاجئون حق اختيار العمل أو المأوى، بل يخضعون لهيكليات السلطة السائدة داخل المخيم وبيئتها التي يحددها الاقتصاد السياسي في المنطقة التي يعيشون فيها على أرض ملاك الأراضي الأقوياء الذين يملكون علاقات وشبكات واسعة، ومشهد المنظمات غير الحكومية وتدخّلاتهم.

باختصار، تمّ تشكيل المخيمات كنتيجة للمفاوضات بين مختلف الجهات الفاعلة، أي الحكومات المحلية وملاك العقارات واللاجئين. هذه المساحات المختلطة ولدت أيضًا اقتصادًا غير منظم داخل المخيم، ومع اقتصادات المناطق المختلفة التي يعيشون فيها ولا سيّما في المناطق الريفية. تتراوح درجة تواجد الدولة في المخيمات غير الرسمية وفقًا لكل حالة. ومع ذلك، فهي موجود دائمًا، وأحيانًا بقوة، من خلال المداهمات المتفرقة التي يقوم بها الجيش وتدابير النقل القسري والإخلاء. وبهذا المعنى، على الرغم من أن المخيمات ليست مغلقة ولا هي أماكن للحبس، إلّا أن السلطات تضعها باستمرار في حالة استثناء دائمة، وهو ما يمارس حاليًا في المخيمات الفلسطينية، ما يحدّ من سبل عيش اللاجئين ويدفعهم نحو الحياة المجردة من كلّ سبل العيش (Hanafi, 2008). بحيث تهدف تدخّلات المنظمات غير الحكومية إلى الحفاظ على سبل العيش والبقاء والتكيّف. وعلى الرغم من أن الحالة الاستثنائية واضحة، إلّا أنها تبقى غير منظمة.

الحالة غير المنظمة خارج المخيمات

وهم التنظيم في الاقتصاد غير المنظم: حالة الأردن

يعيش نحو ٨٠٪ من اللاجئين السوريين في الأردن في المناطق الحضرية حيث تستقبل العاصمة عمان وحدها نحو ٣٠٪ من إجمالي اللاجئين السوريين (Operational Portal UNHCR, 2018). وأكدت دراسة لـ ILO و FAO (2015) أن

الإدارية التي تفرضها الحكومة الأردنية لإصدار تصاريح تتيح للمتقدمين استعادة مستنداتهم المصادرة وإصدار بطاقة خدمة من وزارة الداخلية وإجراء فحص أمني والحصول على عقد إيجار رسمي. خلال هذه العملية، يتعين على اللاجئين دفع مجموعة من الرسوم للحصول على هذه الوثائق، والأهم من ذلك، لا يمكن إصدار بطاقة عن وزارة الداخلية للاجئين الفارين من مخيم الزعتري من دون المرور بنظام الإنقاذ. في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ملئ ٢٠٠ ألف طلب فقط للحصول على هذه البطاقة. ثانيًا، إعادة توجيه السياسات التي تستهدف اللاجئين السوريين خارج المجال والسياق الإنساني نحو المزيد من النتائج التنموية الهادفة إلى إنعاش الإمكانات الاقتصادية للاقتصاد الأردني وإعادة النظر إلى اللاجئين باعتباره «رأس مال بشري غير مُستخدم». لم يكن هذا التحول السياساتي مؤكّدًا وهو ما يبيّنه المفاوضات التي أطلقها أصحاب المصلحة (حكومة الأردن والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والمستثمرون) للاتفاق على خطة للتنفيذ. وتشمل العوامل الأخرى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم توافرها مع التنظيمات التجارية الأخرى والقواعد التي تحكم قاعدة المنشأ، وعدم القدرة على ضمان حصة متساوية بين العمال الأردنيين والسوريين، والعدد المحدود من الشركات المهتمة بالمشاركة. على سبيل المثال، بطول أيار/مايو ٢٠١٧، تمكّنت شركة واحدة فقط من التصدير إلى الاتحاد الأوروبي من بين ١٠ شركات أخرى بدأت عملية التسجيل. فشلت مبادرة أخرى في قطاع صناعة الملابس تهدف إلى توظيف اللاجئين السوريين بسبب إجماعهم عن المبادرة خوفًا من حرمانهم من الحصول على المساعدات الإنسانية لمجرّد قبولهم بوظائف هي بالأساس ذات أجور متدنية وموجودة في المناطق النائية. أخيرًا، تم استخدام الاتفاقية لتنظيم العمالة غير المنظمة للاجئين السوريين في قطاعات مثل البناء والتصنيع. ومع ذلك، تواجه هذه العملية تحديًا كبيرًا بسبب عدم وجود حوافز مالية مناسبة لأصحاب العمل ووفرة العمالة الوافدة من بلدان أخرى غير سوريا (تشير التقديرات إلى أن نصف مليون عامل مصري يعملون بالفعل في الأردن، وأكثر من ٥٠٪ منهم من دون تصاريح عمل).

على الرغم من المصادقة عليه من قبل عدد كبير من أصحاب المصلحة وتصويره كوثيقة سياسية مهمة، لم يتمكّن ميثاق الأردن من تحسين الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن، بل بقي مجرد إجراء إداري لتنظيم عمالة اللاجئين مع تجريدهم من جميع أنواع خدمات الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية. ونتيجة لذلك، لم يتمكّن اللاجئون الذين تغلّبوا على الحواجز الإدارية ونجحوا في إصدار تصريح عمل من الوصول الرسمي إلى الرعاية الصحية والتعويضات وغيرها من الحماية. أمّا الإنجاز الرئيسي لهذا الاتفاق فهو مساهمته في تحسين قدرة حكومة الأردن على تعبئة الموارد المالية الرئيسية (٤، ١) مليار دولار من القروض بأسعار غير مُتاحة بالعادة إلى البلدان

لتمكين العامل من التنقل بين أرباب العمل في سياق الطلب الموسمي على العمل في الزراعة» (ILO, 2017). فضلًا عن ذلك، طلب من أرباب العمل في القطاع الزراعي تسجيل العمال السوريين في الضمان الاجتماعي في مقابل إعفائهم من الرسوم (ILO, 2017). وهكذا، تم التعامل مع إضفاء الطابع المنظم على عمالة السوريين كمسألة إدارية، أي من خلال إصدار التصاريح من دون تنظيم الجوانب الأساسية المرتبطة بحقوق العمال الأساسية، ما أدى إلى دفع لعمال السوريين نحو قطاعات غير منظمة، مع الإيحاء للمجتمع الدولي والجهات المانحة بأن الحكومة الأردنية قامت بتنظيم العمالة السورية من ناحية إجرائية.

بعد مرور عام على التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق، لا يبدو أن اللاجئين تشجّعوا كثيرًا على المشاركة فيه. تشير البيانات المُتاحة إلى أن ٤٣٪ فقط من اللاجئين العاملين يحملون تصاريح عمل. وترتفع النسبة إلى ٧٣٪ بين اللاجئين العاملين في القطاع العام (٨ آلاف من أصل ١١ ألف عامل)، في حين تصل النسبة إلى ٤٠٪ فقط، أي ما يشكّل ٣٧ ألف عامل من أصل ٩٢ ألف عامل، بين العاملين في القطاع الخاص غير المنظم (Krafft, Sieverding, Salemi, & Keo, 2018). فضلًا عن ذلك، لا تزال نسبة توظيف اللاجئين مُنخفضة للغاية، بحيث بلغت ٦٪ في مقابل ٢٠٪ بين العاملات الأردنيات (UN Women and Reach, 2016). ويُعتقد أن آليات التنظيم المُقترحة التي تفرض الحصول على تصريح عمل مع كفيل واحد لعبت دورًا مهمًا في عدم تشجيع اللاجئين على المشاركة في هذه الآلية التي قد تؤدي إلى تراجع ظروف عملهم (Razzaz, 2017).

أتى هذه الطلب المحدود على تصاريح العمل على الرغم من أن اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية يخضعون لتدابير الشرطة القمعية. ففي العام ٢٠١٤، أطلقت الحكومة الأردنية تمارين «التحقّق»، التي تطلب من جميع اللاجئين السوريين زيارة مركز الشرطة المحلي ل مسح هوياتهم البيومترية وبالتالي إعادة وثائقهم الشخصية المصادرة إليهم، بحيث اعتبرت هذه التدابير بمثابة خطوة لمساعدة السلطات على ترحيل اللاجئين أو تعزيز سياستها الاستيطانية (Achilli, 2015). بالإضافة إلى ذلك، طبّقت السلطات الأردنية تنظيمات العمل بشكل منهجي، لأنها أغلقت أكثر من ٥٥٠ شركة مملوكة من أردنيين كانوا يوظفون سوريين من دون تصاريح عمل (Turner, 2015).

في الواقع، يواجه تنفيذ ميثاق لندن تحديات كثيرة بسبب الحواجز التنظيمية والهيكلية الإضافية، التي سلّطت الضوء عليها كلٌّ من Katharina Lenner and Lewis Turner (2019)، من خلال الإشارة إلى ثلاثة عوائق هيكلية رئيسية وهي؛ أولاً، «مناهة تصريح العمل»، أي بمعنى الإجراءات

للاجئين وخصوصًا الحق في العمل. ومع ذلك، اختارت الدولة سياسة الباب المفتوح في بداية الأزمة، من دون فرض قيود على اللاجئين الراغبين في الدخول إلى البلاد أو الراغبين في الدخول إلى سوق العمل، وكان ذلك مدفوعًا بنية زيادة العرض من اليد العاملة لتخفيف الأجر الإجمالية في الاقتصاد غير المنظم لصالح أصحاب الأعمال اللبنانيين وملاك الأراضي. وقد أدى التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى إعادة مستوى العمال السوريين في البلاد إلى مستويات ما قبل العام ٢٠٠٥، ما خلق وفرة من العمالة الرخيصة من جهة (Turner, 2015)، ومن جهة أخرى، حاجة لدى السوريين لاستئجار الأراضي لإقامة خيامهم، وفي العديد من المناسبات كان الإيجار المدفوع عبارة عن عمل لصالح أصحاب الأراضي (Turner, 2015). ومع ذلك، في العام ٢٠١٥، فرضت السلطات اللبنانية قيودًا شديدة على اللاجئين السوريين تراوحت بين مطالبة الـ UNHCR بالتوقف عن تسجيل اللاجئين وصولاً إلى شرط إصدار إقامة قانونية بتكاليف باهظة، وغيرها من المتطلبات المرهقة (Amnesty International, 2016). ونتيجة لذلك، تبين إن ٧٤٪ من اللاجئين السوريين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ليس لديهم إقامة قانونية (UNHCR, 2018)، ما يعني أنهم مهددون بالترحيل والسجن والمضايقة والاستغلال. وقد وصف (Saghieh, 2015) هذه السياسات بأنها «صناعة التهميش»، بحيث تهدف إلى تجريد مجموعات مختلفة من حقوقها الأساسية من أجل رفض وجودها وتسهيل استغلالها. لم تؤد هذه السياسة إلى تعزيز قدرة السلطات اللبنانية على التدخل والسيطرة بشكل تعسفي فحسب، بل وضعت ضحايا هذه السياسة في حالات كثيرة تحت رحمة أشخاص آخرين، بحيث لم يترك للمجموعات المتضررة سوى حيل: إما مغادرة لبنان أو القبول بالاستغلال. في بعض الحالات، قد يكون الاستغلال بمثابة عمل قسري، أي اتجار بالبشر.

دفعت هذه الممارسات اللاجئين السوريين إلى حالة غير منظمة تتسم بالتهديد في كل جانب من حياتهم. في الواقع، يعمل ٩٢٪ من اللاجئين السوريين في الاقتصاد غير المنظم (ILO, 2013)، وغالبًا ما يفتقرون إلى الترتيبات التعاقدية الرسمية والضمان الاجتماعي والحماية، ويعانون من ظروف عمل سيئة وقاسية (Chen, Jhabvala, & Lund, 2001) بدءًا من التعرض للمخاطر أو العمل بظروف غير عادلة يجبرون على تحمّلها، بما في ذلك الضغط عليهم لقبول دخل منخفض وساعات العمل الطويلة وصولاً إلى العمل من دون انقطاع والتأخر في دفع الأجور. تجدر الإشارة إلى أن عددًا صغيرًا جدًا من الحالات أبلغت عن تعرضها لاعتداء جسدي في العمل (ILO, 2013). لا تعود الظروف التي يتحمّلها العمال السوريون في لبنان إلى ارتفاع نسبة المخالفات وحالة الأنظمة الموجودة في البلاد فحسب، بل أيضًا إلى سياسات الدولة التي تدفع اللاجئين السوريين للعمل في الاقتصاد غير المنظم. في الواقع، إن حرمان السوريين من الحق في العمل، فضلًا عن

المنخفضة الدخل، والتوقيع على قرض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لمدة ٣٥ عامًا بعد أشهر من توقيع الميثاق (Lenner & Lewis, 2019)، علمًا أن احتمالات حصول ذلك كانت قليلة خارج إطار هذا الحل الوسط.

تنظيم المناطق الحضرية في لبنان

أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، بالإضافة إلى سياسة عدم الإيواء في لبنان، إلى زيادة الضغط على المراكز الحضرية، التي تستضيف نحو ٨٣٪ من اللاجئين (United Nations, 2014). وكما هو الحال في البلدان الحضرية الأخرى في القسم الجنوبي من الكرة الأرضية، تتميز المدن اللبنانية بمستوى عالٍ من انعدام التنظيم على مستويات مختلفة بدءًا من التوظيف ووصولاً إلى السكن. على سبيل المثال، يوجد في بيروت ٢٤ حيًا غير منظم يسكن فيها نحو ٣٠٠ ألف نسمة (te Lintel, Lakshman, Mansour, Soye, 2018). فيما تتميز طرابلس، ثاني أكبر مدينة في لبنان، بتسجيلها بمستوى عالٍ من جدًا من اللانظامية، وتشير أحدث دراسة صادرة عن الإسكوا إلى أنها مدينة محرومة ذات جيوب عشوائية متنامية، وتعاني من نسبة عالية من الحرمان، لا سيّما على المستوى الاقتصادي لسكانها ولناحية الصحة والسكن (Nehme, 2014). بالإضافة إلى ذلك، هناك ٨٥٪ من الموظفين بأجر في الشمال يعملون بشكل غير منظم (World Bank Group, 2017). لقد استقرّ اللاجئون السوريون في المناطق الحضرية في لبنان ودمجوا أنظمتهم غير الرسمية ضمنها. في الواقع، يميل اللاجئون إلى الاستقرار في المناطق الحضرية الفقيرة، لكنهم غالبًا ما يلجأون إلى المدن والمناطق المزدهمة لإخفاء هويتهم وحماية أنفسهم من السلطات (Sanyal, 2012)، وهناك يواجهون الظروف والديناميات نفسها التي يعيشها فقراء الحضر، وإنّما مع اضطرابهم لتحمل مستوى عالٍ من كراهية الأجنبي (Jacobsen, 2004). ويقول Darling (2016) «يحتلّ اللاجئون الحضرية منطقة رمادية بين الشرعية واللاشرعية، ويتشاركون ذلك مع فقراء الحضر أثناء التفاوض على الممارسات اليومية المنظمة وغير المنظمة. تتخطى الممارسات غير المنظمة حدود الشكل الرسمي وتتحداه، وتفوّض شرعية السلطات لا سيّما فيما يتعلّق باعتقادها بأنها شرعية ثابتة» (Darling, 2017).

وتبرز هذه المساحة الرمادية عندما يتعلّق الأمر باللاجئين السوريين في لبنان، وخصوصًا الذين يقيمون في المناطق الحضرية، ويتشاركون ظروفًا مماثلة مع سكان المدن المحليين غير المنظمين، على الرغم من وجود أبعاد إضافية أكثر تعقيدًا تحكم حالتهم. كما ذكر أعلاه، تمّ تصنيف اللاجئين السوريين في لبنان رسميًا على أنهم نازحين لأن لبنان لم يصادق على اتفاقية العام ١٩٥١، ويتراجع عن منحهم الحقوق الأساسية

جزئيًا إلى رغبة اللاجئين بعدم الكشف عن هويتهم خشية من الاعتقالات، لا سيّما إذا كانوا يفتقرون إلى تصريح إقامة. كذلك تتميز هذه الحالة غير المنظّمة بدرجة عالية من عدم الاستقرار، ويشير تقرير تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان إلى أن ١٢٪ من الأسر التي شملها الاستطلاع غيّرت أماكن السكن خلال الأشهر الستة السابقة، و١٠٪ كانوا يخطّطون للانتقال في الأشهر الستة التالية (UNHCR, UNICEF, & WFP, 2017). في الواقع، هذا الوضع غير المنظّم للاجئين يجعلهم عرضة لخطر الإخلاء من قبل الملاك، ويتبيّن أن ٣٠٪ ممن انتقلوا أُخليوا من منازلهم، و٤٠٪ يخطّطون للانتقال للسبب نفسه.

المتطلّبات القانونيّة المُفرطة للحصول على تصريح إقامة أو عمل، يدفعهم إلى البحث عن عمل في الاقتصاد غير المنظّم لتأمين سبل عيشهم. وفي هذا السياق، يتبيّن أن ٧١٪ من اللاجئات ناشطات في العمالة غير الماهرة و١٤٪ في العمالة الماهرة وشبه الماهرة (ILO, 2013). وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن معظم النساء السوريات الناشطات يعملن في قطاعات مثل الزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل العمل المنزلي. من هنا، يصبح السماح للاجئين السوريين بالعمل فقط في قطاعي البناء والزراعة غير المنظّمين (حيث يعملون من دون إلقاء القبض عليهم أو مضايقتهم) دليلًا على أن الدولة ترعى هذه الحالة غير المنظّم.

ترافقت هذه السياسات المذكورة مع تدخّلات المنظّمات غير الحكوميّة الوطنية والدولية لدعم اللاجئين السوريين، التي ساعدت اللاجئين على البقاء على قيد الحياة من دون أن يعني ذلك بالضرورة تحسين ظروفهم. يُظهر أحدث تقرير تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان الكلفة الفعلية للسياسات الحكومية المتعلقة باللاجئين السوريين، بحيث أفاد ٢٣٪ من أسر اللاجئين بأنها تستمد دخلها الرئيسي من البناء (UNHCR, UNICEF, & WFP, 2017)، فيما أعلنت غالبية الأسر أن دخلها الرئيسي لا يأتي من العمل. في الواقع، ٦٢٪ من مصدر الدخل الرئيسي للأسر هو دين غير رسمي، و٤٠٪ على شكل قسائم طعام وبطاقات إلكترونية (UNHCR, UNICEF, & WFP, 2017). توضح هذه الأرقام الطريقة التي تساهم فيها التدخّلات الإنسانية في الحفاظ على السياسات الحكومية التي تضيء الطابع غير المنظّم على حياة اللاجئين السوريين، على الأقل فيما يتعلّق بتقويض العمل كمصدر رئيسي لكسب العيش واستبداله بالمساعدة الإنسانية.

يجب على اللاجئين أيضًا تأمين المأوى، وهو ما يضيف طبقة أخرى من الطابع غير المنظّم والاستغلال في حياتهم. يميل اللاجئون السوريّون في المناطق الحضرية إلى البحث عن مأوى في الأحياء الفقيرة، وتحديدًا في مخيمات المدينة غير الرسمية (Fawaz, 2017)، وقد أدت حاجة اللاجئين الملخّة للسكن إلى ارتفاع في أسعار الإيجارات، خصوصًا في الأحياء الفقيرة (Fawaz, 2017)، علما أن غياب الحماية عنهم والوضع غير المنظّم الذي يزرعون تحته ترك الكثير منهم دون خيار سوى القبول بمساكن دون المستوى المطلوب. حاليًا، يعيش ٧١٪ من اللاجئين السوريين في مباني سكنية مزدحمة وفي ظروف سيئة و١٢٪ يعيشون في وحدات غير سكنية مثل الكراجات وورش العمل (Government of Lebanon & UNHCR, 2017). وفي هذا السياق، يظهر أن التحدّيات التي يواجهها اللاجئون السوريون في المسكن، لا تقتصر فقط على ظروف السكن السيئة، بل تتعلق أيضًا بعدم وجود عقود تأجير (Fawaz, Saghiyeh, & Nammour, 2014)، ويعود ذلك

الخلاصة

يعني ذلك التقليل من التدابير التنفيذية التي تتخذها البلديات المحليّة لفرض حظر التجول الذي يستهدف اللاجئين في أوقات محدّدة من اليوم (بشكلٍ رئيسي خلال المساء) أو منعهم من استخدام الأماكن العاقّة مثل الحدائق وملاعب الأطفال.

في مثل هذه الحالة، لا ينبغي اعتبار الحالة غير المنظّمة للاجئين السوري بمثابة قرار اقتصادي عقلائي قابل للتداول، بل استراتيجية لبقاء مئات آلاف الأفراد على قيد الحياة بعدما جردوا من حقوقهم ووصموا بأنهم أعداء عاقين وعبء أمام خطط الحماية الاجتماعية الوطنية وتهديد وجودي للرفاه العام في المجتمعات المضيفة. ولا تقتصر حالهم غير المنظّمة بعلاقات العمل، بل تمتدّ إلى حياتهم اليومية في مساكنهم وتفاعلهم الاجتماعي سواء في المدرسة أو المستشفيات أو في العمل.

وفي هذا السياق، يُعدّ تبني مقاربة تدريجية في معالجة أزمة اللاجئين السوريين في كلا البلدين بمثابة محاولة فاشلة، لا سيّما عندما تتغاضى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن الهيكلية المهيمنة والاقتصاد السياسي السائد في كل من لبنان والأردن. إن الطابع غير المنظّم للاجئين هو حصلة عملية سياسية حصرية لا ينبغي إغفالها بمزيج التدخّلات المجزأة وغير السياسية، بل إجراء تحوّل حقيقي في السياسة لتبني أجندة قائمة على أساس الحقّ، تنقل اللاجئين إلى داخل هيكلية السلطة المحليّة، وتفاوض على أدوار الحكومات (المُضيفة والمانحة) والمسؤوليات الجماعية في ضمان حماية اللاجئين وكرامتهم وحياتهم الكريمة.

منذ اندلاع الأزمة السورية، كان اللاجئين السوريون، في الوقت نفسه، مستفيدين ومشاركين في عدد كبير من التدخّلات الإنسانية والإنمائية الموجهة. في الواقع، يعيش أكثر من مليون ونصف مليون فرد في كلّ من لبنان والأردن في حالة من اليأس، ويكافحون من أجل كسب العيش في بيئة فحطة تجرّدهم من حقوقهم الأساسية.

حاولنا أن نوضّح في هذه الورقة، أن الإطار والنهج المهيمنين اللذين يحكمان التدخّلات الإنسانية التي تستهدف اللاجئين لا يصلحان وغير قادرين على معالجة الحواجز السياسية والهيكلية التي تحكم حياة اللاجئين في كل من الأردن ولبنان. وقد تمّ تصميمهما من خلال إطار عمل غير مسيس ومجزأ قائم على تعزيز المرونة والتكيف والمواجهة، ما أدّى إلى دعم اللاجئين للبقاء على قيد الحياة فقط مع الحفاظ على السياسات الحكومية الإقصائية والاستبعادية. هذه المقاربة جعلت اللاجئين الأفراد مسؤولين عن وضعهم الفقير ومسؤولين عن مواجهته أو التخلّص منه، بحيث يفترض بهم امتلاك القدرة على التعلّم وتكوين رأس المال الاجتماعي المطلوب للنجاح في تحسين ظروفهم المعيشية ومواجهة كلّ علاقات القوّة في حياتهم اليومية.

وفي الوقت نفسه، يتبيّن أن تجربة التعاون بين الجهات الفاعلة الدوليّة، أي المانحين ووكالات التنمية، وبين الحكومات المحليّة كان لها تأثير محدود في إحداث تغيير كبير في حياة اللاجئين. وكما أوضحنا، يتم استخدام عملية صنع السياسة في كلا البلدين لخدمة مصالح علاقات القوى المحليّة والهيكلية المهيمنة من خلال تحسين تدقّق المساعدات الإنمائية إلى البلاد. ويرجّح أن يكون التحوّل السياسي، في حالة الأردن، في معالجة وضع اللاجئين، منبثقًا عن مقايضة، تهدف إلى الحفاظ على تدقّق مريح للموارد المالية في مقابل إبقاء اللاجئين بمنأى عن الهجرة غير الشرعية. ويمكن ملاحظة الموقف نفسه في سياسات الحكومة اللبنانية، التي تسعى جاهدة للحصول على الدعم المالي في مقابل استضافة اللاجئين السوريين. في حين يتم الحفاظ على الطابع غير المنظّم المعترف به من قبل الدولة في كلا البلدين، باعتباره أداة سياسية رئيسية لتعزيز توازن القوى الحاكمة وإعادة إنتاج الهيكلية الاقتصادية والريعية.

”الاحتجاز“ الجماعي الرمزي للاجئين موجود بشكل واضح في كلا البلدين، وفي حين يعدّ أكثر تنظيمًا في الأردن نتيجة وجود سياسة لإقامة المخيمات، يتبيّن أنه غير منظّم في لبنان بسبب انتشار المخيمات العشوائية غير الرسمية التي تخضع لسيطرة ومراقبة غير مباشرة من السلطات اللبنانية. من دون أن

المراجع

- Boin, A., Comfort, L. K., & Demchak, C. C. (2010). The rise of resilience. Dans L. K. Comfort, A. Boin, & C. Demchak (Éds.), *Designing resilience: preparing for extreme events* (pp. 1-12). Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
- Brassett, J., Croft, S., & Vaughan-Williams, N. (2013). Introduction: An Agenda for Resilience Research in Politics and International Relations. *Politics*, 33(4), 221-228.
- Care. (2018). *Syrian Refugees in Lebanon Eight Years on*. Care International: Beirut.
- Chambers, R., & Conway, G. R. (1991, December). Sustainable Rural Livelihoods: Practical Concepts for the 21st Century. IDS Discussion Paper 296.
- Chandler, D. (2013) 'International Statebuilding and the Ideology of Resilience', *Politics* 33(4), pp. 276–286
- Chen, A. M., & Vanek, J. (2013, January). Informal Employment Revisited: Theories, Data and Policies. *The Indian Journal of Industrial Relations*, 48(3), 390-401.
- Chen, M. A., Jhabvala, R., & Lund, F. (2001). *Supporting Workers in the Informal Economy: A Policy Framework*. WIEGO.
- Cvajner, M., & Sciortino, G. (2010). Theorizing Irregular Migration: The Control of Spatial Mobility in Differentiated Societies. *European Journal of Social Theory*, 13(3), 389-404.
- Darling, J. (2017). Forced migration and the city: irregularity, informality, and the politics of presence. *Progress in Human Geography*, pp. 1-21.
- De Genova, N. P. (2002). Migrant "illegality" and deportability in everyday life. *Annual review of Anthropology*, 31(1), 419-447.
- Alzoubi, F. A., Al-Smadi, A. M., & Gougazeh, Y. M. (2017). Coping Strategies Used by Syrian Refugees in Jordan. *Clinical Nursing Research*
- Amin, K. (2017). Health and status of Palestine refugees from Syria in Jordan: situational analysis.
- De Bruijne, M., Boin, A., & Van Eeten, M. (2010). Resilience: exploring the concept and its meanings. Dans L. K. Comfort, A. Boin, & C. C. Demchak (Éds.), *Designing resilience: preparing for extreme events* (pp. 13-32). Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
- Achilli, L. (2015). *Syrian Refugees in Jordan: a Reality Check*. Migration Policy Centre, EUI.
- Ajlouni, S., & Kwar, M. (2014). *The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labour Market in Jordan: A Preliminary Analysis*. Beirut: ILO.
- Ajlouni, S., & Kwar, M. (2015). *Towards decent work in Lebanon: issues and challenges in light of the Syrian refugee crisis*. Beirut: International Labour Organization,
- Amnesty International. (2016). 'I want a safe place': Refugee women from Syria uprooted and unprotected in Lebanon. London: Amnesty International.
- Banks, N. (2016). *Livelihoods limitations: the political economy of urban poverty in Dhaka, Bangladesh* (Vol. 47). Development and Change.
- Barbelet, V., Hagen-Zanker, J., & Mansour-Ille, D. (2018). *The Jordan Compact Lessons learnt and implications for future refugee compacts*. ODI.
- Bloch, A., & Chimienti, M. (2011). Irregular migration in a globalizing world 34, (2011): (Vol. 34). *Ethnic and Racial Studies*.

- IPSOS Group SA (2018a), Unpacking gendered realities in displacement: the status of Syrian refugee women in Lebanon; UN Women
- IPSOS Group SA (2018b), Unpacking gendered realities in displacement: the status of Syrian refugee women in Jordan; UN Women.
- Jacobsen, K. (2004). Just enough for the city: urban refugees make their own way.
- Joseph, J. (2013). Resilience as embedded neoliberalism: a governmentality approach. *Resilience*, 1(1), 38-52.
- Kabeer, N. (2002). Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment. *Development and Change*, 30(3), 435-464.
- Krafft, C., Sieverding, M., Salemi, C., & Keo, C. (2018). *Syrian Refugees in Jordan: Demographics, Livelihoods, Education and Health*. Cairo: ERF.
- Kukrety, N. (2016). Poverty, inequality, and social protection in Lebanon. Oxfam
- Ledwith, A., & David, S. (2014). *Zaatari: The Instant City*. Affordable Housing Institute.
- Lenner, K., & Lewis, T. (2019). Making Refugees Work? The Politics of Integrating Syrian Refugees into the Labor Market in Jordan. *Middle East Critique*, 1-32.
- Lintelo, D., Lakshman, R., Mansour, W., Soye, E., Ficarelli, T., & Woodward, W. (2018). *Wellbeing and Protracted Urban Displacement: Refugees and Hosts in Jordan and Lebanon*. IDS.
- Loveless, J. (2013). *Crisis in Lebanon: camps for Syrian refugees? Forced Migration Review*.
- Ministry of Labour Syrian Refugee Unit. (2018). *Syrian Refugee Unit Work Permit Progress Report - January 2018*. Amman: Ministry of Labour.
- De Haan, L. (2017). Livelihoods in development. *Canadian Journal of Development Studies*, 38(1), 22-38.
- De Haan, L. J. (2012). The livelihood approach: a critical exploration. *Erdkunde*.
- Diongi, F. (2016, February). *The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience*. LSE Middle East Centre Paper Series 15. LSE.
- Fawaz, M. (2017). Planning and the refugee crisis: Informality as a framework of analysis and reflection. *Planning Theory*, 16(1), 99-.
- Fawaz, M., Saghiyeh, N., & Nammour, K. (2014). *Housing, Land & Property Issues in Lebanon: Implications of the Syrian Refugee Crisis*. UNHCR & UN-Habitat.
- Government of Lebanon and UNRHC. (2017). *Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020*. Beirut.
- Hanafi, S. (2008). *Palestinian Refugee Camps: Disciplinary Space and Territory of Exception*. CARIM.
- Henley, A., Arabsheibani, G. R., & Carneiro, F. G. (2006). *On Defining and Measuring the Informal Sector*. World Bank.
- ILO. (2017). *Work Permits and Employment of Syrian Refugees in Jordan Towards Formalising the Work of Syrian Refugees*. Beirut: ILO.
- International Labour Organization. (2013). *Assessment of the impact of Syrian refugees in Lebanon and their employment profile*. Beirut: International Labour Organization.
- International Labour Organization. (2015). *Recommendation 204 concerning the transition from the informal to the formal economy*.

- Saghieh, N. (2015, March 09). Manufacturing Vulnerability in Lebanon: Legal Policies as Efficient Tools of Discrimination. *The Legal Agenda*.
- Sanyal, R. (2012). Refugees and the City: An Urban Discussion. *Geography Compass*, 6(11), pp. 633-633.
- Sanyal, R. (2017). A no-camp policy: Interrogating informal settlements in Lebanon. *Geoforum*, 117-125.
- Slavnic, Z. (2010). Political Economy of Informalization. *European Societies*, 12(1), 3-23.
- Smit, B., & Wandel, J. (2006). Adaptation, adaptive capacity, and vulnerability. *Global Environmental Change*, 16(3), 282-292.
- Smith, M. (2004). World Refugee Survey. US Committee for Refugees and Immigrants.
- Snel, E., & Staring, R. (2001). Poverty, migration, and coping strategies: an introduction. *Focaal European journal of anthropology*, 38, 7-22.
- Somerville, S. M. (2017). Incentivizing Informality: Does Microfinance Play a Role in Keeping Firms Informal? George Town University, Digital Collection.
- Stave, S. E., & Hillesund, S. (2015). Impact of Syrian refugees on the Jordanian labour market Findings from the governorates of Amman, Irbid and Mafrqa. ILO-FAFO.
- Stevens, M. R. (2016). The collapse of social networks among Syrian refugees in Urban Jordan. *Contemporary Levant*, 1(1), 51-63.
- Turner, L. (2015). Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan. *Mediterranean Politics*, 20(3), 386-404.
- Mottaghi, L. (2018, April). Refugee Welfare: A Global Public Good. MENA Knowledge and Learning: Quick Notes Series. World Bank Group.
- Moser, C. (1993), *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training* London: Routledge
- Nayel, M. (2014, April 17). On the Struggle of Syrian Refugees in Lebanon. *Jadaliyya*. Consulté le July 17, 2018, sur <http://www.jadaliyya.com/Details/30530/On-the-Struggle-of-Syrian-Refugees-in-Lebanon>
- Nehme, A. (2014). Urban deprivation guide: methodology and results of the field study in Tripoli (in Arabic). ESCWA.
- Nehme, A. (2017, March 27). Regional Advisor at ESCWA and author of the ESCWA Tripoli poverty report. (N. Abdo, Intervieweur)
- Operational Portal UNHCR. (2018, July 29). Récupéré sur UNHCR.org: <http://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>
- Oxfam. (2017). Income Generation Activities for Women in Zaatari Camp.
- Oxfam GB. (2015). Self-protection and coping strategies of refugees from Syria and host communities in Lebanon. Oxfam GB.
- Razzaz, S. (2017). A Challenging Market Becomes More Challenging: Jordanian Workers, Migrant Workers, and Refugees. Beirut: International Labour Organization.
- REACH. (2014). Multi-Sector Assessment of Syrian Refugees in Informal Tented Settlements in Jordan. REACH.
- Roy, A. (2011). Slumdog Cities: Rethinking Subaltern Urbanism. *International Journal of Urban and Regional Research*, 35(2), 223-238.

Cathrine Thorleifsson (2016) The limits of hospitality: coping strategies among displaced Syrians in Lebanon, *Third World Quarterly*, 37:6,

UNDP. (2012). *The Panoramic Study of the Informal Economy in Jordan*.

UNHCR. (2018). *Protection: Jan-Apr 2018 Dashboard*.
UNHCR.

UNHCR. (2018, July 29). *Syria Regional Refugee Response*. Consulté le July 30, 2018, sur <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria>

UNHCR, UNICEF, & WFP. (2017). *Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon (VASyR)*.

United Nations. (2014). *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision Highlights*. New York: United Nations.

UNRWA. (2017). *Protection at UNRWA in 2017 a year in review*.

UN Women and REACH. (2016). *Jordanian And Syrian Refugee Women's Labour Force Participation and Attitudes Towards Employment*. Jordan.

World Bank Group. (2013). *Lebanon: Economic and social impact assessment of the Syrian conflict*.
World Bank Group.

World Bank Group. (2017). *Jobs for North Lebanon*.
World Bank Group.

Yiftachel, O. (2009). Theoretical notes on "gray cities": the coming of urban apartheid? *Planning Theory*, 8(1), 87-99.

Zembylas, M. (2010). Agamben's theory of biopower and immigrants/refugees/assylum seekers: Discourses of citizenship and the implications for curriculum theorizing. *JCT (online)* 26, no.2:31.

برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين

يواجه لبنان والعالم العربي إحدى أضخم أزمات اللجوء التي أنتجت تحديات جمة في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المضيفة. في هذا الإطار، يسعى برنامج "الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في العالم العربي" إلى توظيف البحوث المتصلة باللاجئين لمعالجة الفجوة المعرفية القائمة وإثراء الحوار حول قضايا اللاجئين بين الأكاديميين وصانعي القرار والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع، ومن ثم صياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات العامة وإطلاق مبادرات ذات صلة باللاجئين في الشرق الأوسط وخارجه.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

